

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ٢٩

الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدائمك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٤ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(١) تعيين وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية.

مذكرة من الأمين العام (A/70/388)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد قررت، في قرارها ٢١٨/٤٨ بء، المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، إنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في إطار سلطة الأمين العام، وأن يكون رئيسه في منصب وكيل الأمين العام

وبموجب القرار نفسه، قررت الجمعية أيضا أن يكون وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية خبيرا في ميادين المحاسبة ومراجعة الحسابات والتحليلات والتحقيقات المالية، والإدارة والقانون أو الإدارة العامة. وينبغي تعيين ذلك المسؤول من قبل الأمين العام، بعد التشاور مع الدول الأعضاء، وبموافقة الجمعية

العامة. ولذلك الغرض، يعين الأمين العام وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية مع المراعاة الواجبة للتناوب الجغرافي، ويسترشد لدى القيام بذلك بأحكام الفقرة ٣ (هـ) من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٦ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ الذي قررت فيه الجمعية العامة بصفة خاصة، ألا يخلف، كقاعدة عامة، أحد مواطني دولة عضو مواطننا آخر من الدولة ذاتها في أية وظيفة عليا، وألا يكون هناك احتكار في الوظائف العليا من جانب مواطني أي دولة أو مجموعة من الدول، وأن يعمل الموظف لفترة محددة واحدة مدتها خمس سنوات غير قابلة للتجديد، ويمكن للأمين العام إنهاء خدمته في حال توفر سبب وجيه فقط، وبموافقة الجمعية العامة.

وفي ضوء أحكام القرار ٢١٨/٤٨ بء، يقترح الأمين العام تعيين السيدة هايدي ميندوزا، وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية لفترة واحدة مدتها خمس سنوات، تبدأ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وتنتهي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٢٠.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1530800 (A)



والكفاءة في هذه الأوقات الهامة في الأمم المتحدة، ويمكنها أن تعوّل على دعمنا الكامل لها في هذا المسعى.

السيدة إيباراغويري (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية):

ترحب الفلبين بتعيين الأمين العام للسيدة هايدي ميندوزا وكيلاً للأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية. ونود أن نعرب عن عميق تقديرنا لتأييد المجموعات الإقليمية لهذا التعيين ومصادقة الدول الأعضاء عليه اليوم. وإنه لشرف عظيم للفلبين أن وقع الاختيار على امرأة ذات مؤهلات عالية من البلدان النامية لشغل أحد المناصب العليا في الأمم المتحدة. ونحن على ثقة تامة بأنها ستعمل بأعلى مستوى من الكفاءة والمقدرة والتراهة، وأنها ستواصل العمل الجيد لسلفها في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، السيدة كارمن لابوانت.

وستترك السيدة ميندوزا منصبها بصفتها المفوضة في لجنة مراجعة الحسابات الفلبينية، حيث عملت لمدة تزيد على ٢٠ سنة في مجالات مراجعة الحسابات والتحقيق وكشف الاحتيال والحكم الرشيد. وخبرتها الواسعة بصفتها رئيسة لجنة مراجعة الحسابات في الهيئة المعيارية للقطاع العام والمراجعة الخارجية للحسابات في كل من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية تجعل منها أقدر ما تكون على تولي ذلك المنصب الجديد الهام.

وتجعلها مؤهلاتها وما تتمتع به من ثروة من الخبرات، بالإضافة إلى التزامها بالامتياز والتراهة، اختياراً حكيماً لهذا المنصب. وتلك المؤهلات ذات أهمية بالغة في هذه المرحلة من تاريخ الأمم المتحدة، التي تحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها، وتمضي قدماً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة (القرار ١/٧٠) وتسعى إلى وضع منهاج عمل للإصلاحات في مختلف مجالات عمل الأمم المتحدة.

إن الحكم الرشيد وسيادة القانون والمؤسسات الفعالة والشفافة والخاضعة للمساءلة داخل الأمم المتحدة نفسها أمور

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الموافقة على ذلك التعيين؟

تقرر ذلك.

السيد ثوريسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني

أن أتكلم اليوم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، وهي آيسلندا، الدانمرك، فنلندا، النرويج، وبلدي السويد.

ترحب بلدان الشمال الأوروبي ترحيباً حاراً بتعيين السيدة هايدي ميندوزا، وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية. ونود أن نهنئها على مهامها الجديدة، ونتطلع إلى العمل عن كثب مع السيدة ميندوزا على مدى السنوات الخمس القادمة.

وتولي بلدان الشمال الأوروبي أهمية كبيرة لمهام الرقابة في الأمم المتحدة. وتكتسي هذه المهام أهمية حاسمة في منظومة الأمم المتحدة برمتها فضلاً عن الدول الأعضاء في كفاءة تحلي الأمم المتحدة بالكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة. وقد ساورنا القلق خلال الأشهر القليلة الماضية بعدم إيلاء الاهتمام الكافي إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية نتيجة لتصدي الأمم المتحدة للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتمثل الاستقلالية والشفافية شرطين أساسيين للرقابة الفعالة. وفي الوقت ذاته فإن قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على العمل بصورة مستقلة عنصر أساسي في الوفاء بالمهام العديدة الهامة للمكتب، فضلاً عن أهميته في بناء الثقة مجدداً بين الدول الأعضاء في قدرة المكتب على أداء دوره في حماية نزاهة الأمم المتحدة وتعزيز المساءلة داخل المنظمة.

وفي عشية الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وفي ظل وجود العديد من مبادرات الإصلاح التحويلية المعروضة علينا، فإنه لا يمكننا التأكيد على الأهمية البالغة للرقابة. وبلدان الشمال الأوروبي على ثقة من أن السيدة ميندوزا ستؤدي قيادة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على نحو يتسم بالفعالية

اعتمدت اللجنة الخامسة دون تصويت مشروع القرار المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٢/٧٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/70/357)

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥
موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة
ورئيس مجلس الأمن (A/70/95)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تقع عمليات السلام في صميم المشاركة العالمية للأمم المتحدة. وهي من بين الابتكارات الرئيسية منذ إنشاء الأمم المتحدة التي مكنت المنظمة من إنجاز ولايتها على نحو أفضل وساهمت في السلام والأمن في عالمنا. ولكن عمليات السلام، شأنها شأن أي أداة، بحاجة مستمرة إلى التنقيح. والتحديات والأخطار المتغيرة التي تهدد السلام والأمن الدوليين تجعل من الضروري للأمم المتحدة تعزيز دورها وقدرتها وكفاءتها، وعلى الأخص فعالية عملياتها الميدانية.

ومناقشة اليوم ضرورية وتأتي في وقتها المناسب أيضا. إن أزمة اللاجئين العالمية الكبيرة والأزمات الأمنية والإنسانية الجارية الأخرى تبين مدى تعقيد التفاعلات الدائرة اليوم. وفي ضوء تلك الحقائق الجديدة، يجب علينا أن نستعرض

ضرورية لضمان أن تظل الأمم المتحدة نصيرا ذا مصداقية في مكافحة الفساد على نطاق العالم وأن تحقق أهدافها السامية. وإننا على ثقة تامة بأن السيدة ميندوزا ستكون على مستوى هذه التحديات فيما تضطلع بدور في مساعدة الأمين العام على الوفاء بمسؤوليات الرقابة على موارد المنظمة وموظفيها من خلال خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والرصد والتفتيش والتقييم والتحقيق.

السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بتعيين السيدة هايدي ميندوزا في منصب وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية. ونعرب عن تمانينا الحارة لها ونغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية مكتب خدمات الرقابة الداخلية وعلى دوره المستقل في توفير الرقابة على الأمم المتحدة. والولايات المتحدة ملتزمة بكفالة وجود مكتب رقابة داخلية قوي قادر على الاضطلاع بعمليات مُحكمة لمراجعة الحسابات وإجراء تحقيقات فعالة لكشف الهدر والاحتيال والفساد. ويجب أن يكون المكتب قادراً على إجراء عمليات تقييم لأداء البرامج الرئيسية، مما يمكن الإدارة والدول الأعضاء من كفالة فعالية استخدام الموارد. ونتطلع إلى العمل مع السيدة ميندوزا والمشاركة مع الدول الأعضاء في تعزيز مكتب الرقابة الداخلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة

قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ط) من البند ١١٤ من جدول الأعمال.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/70/416)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها.

أن تصبح الأمم المتحدة مهياً حقاً لترجمة أهداف ميثاق الأمم المتحدة إلى واقع ملموس ومسؤولية مشتركة لتحقيق ذلك. أعطى الكلمة الآن للأمين العام بان كي - مون لبدء المناقشة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على جمعنا لإجراء مناقشة حسنة التوقيت على نحو خاص بشأن الكيفية المثلى لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد شعرنا جميعاً في السنوات الأخيرة بالقلق العميق إزاء تصاعد التحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة للسلام، عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على السواء. وقبل عام من اليوم قمت بتعيين فريق مستقل رفيع المستوى معني بعمليات السلام لتقييم عملياتنا واقتراح سبل للنجاح في هذه الاختبارات. وكان الرئيس جوزيه راموس - هورتا رئيس جمهورية تيمور - ليشتي، بخبرته الوطنية الواسعة النطاق وخبرته في الأمم المتحدة، مؤهلاً بشكل فريد لقيادة ذلك الجهد. وتتمتع السيدة أميرة حق أيضاً، التي تولت منصب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة ونائبة رئيس الفريق، بالمعرفة الواسعة النطاق للحقائق التي تواجهها الأمم المتحدة في الميدان. ويسرني للغاية حضورهما معنا اليوم. وقد كانت المهمة طموحة والوقت المتاح قصيراً، ولكن الفريق قدم تقريره المعنون "تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بشأن توحيد قوانا من أجل السلام: السياسة والشراكة والناس" (انظر A/70/95). إن تقرير الفريق حكيم وجرئ ويعكس نتائج المشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة في كل منطقة من العالم. أود أن أشكر الفريق على خدماته المميزة بالنيابة عن من يعيشون في جميع أنحاء العالم تحت التهديد أو في واقع النزاع.

وقد قدمت في الشهر الماضي إلى الدول الأعضاء تقرير التنفيذ (A/70/357). إنه يجسد دعمي القوي لتوصيات الفريق

ممارساتنا وأدواتنا وكيفية معالجتنا للمسائل المتعلقة بالسياسات والعمليات وكيفية معالجة المسائل المتصلة بالميزانية والإدارة. ولذلك، فإنني أثني على الأمين العام على أخذه المبادرة لبدء هذا الاستعراض. وقد أجرى الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام مشاورات حثيثة، وأفضى عمله إلى عدد من التوصيات المحددة. وفي وقت لاحق، تلقت الدول الأعضاء تقرير الأمين العام عن التنفيذ (A/70/357).

وبعد دراستنا لهذه الإسهامات، فإن الدور الآن على الأعضاء للنظر في الكيفية التي يمكن بها تحويل تلك المبادرة الرئيسية إلى خطوات ملموسة تكفل تمكن عمليات الأمم المتحدة للسلام من الاستجابة على نحو ملائم لعالمنا المتغير. وهذه فرصة فريدة، وفي نهاية مناقشة اليوم، سأعود إلى مسألة أفضل السبل لضمان وضوح الإجراءات بشأن الخطوات المقبلة. ويجدر أيضاً أن نأخذ في الاعتبار أن استعراض عمليات الأمم المتحدة للسلام يكمله الاستعراض العشري لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة والدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ومن شأن بذل جهود بهدف كفالة التأزر والاتساق الناتجين عن هذه الاستعراضات الثلاثة تشجيع التأمل الشامل بشأن المسائل المترابطة بوضوح. والحقائق الميدانية، بما في ذلك التهديدات للأمن العالمي، مثل الأوبئة والتطرف العنيف وانتشار الأسلحة النووية، من بين أمور أخرى، هي أدلة قوية على الحاجة الملحة إلى اتباع نهج شامل وأكثر تكاملاً إزاء السلام والأمن. وفي يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠١٦، سأعقد مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى بهدف تعزيز أوجه التأزر الناتجة عن تلك الاستعراضات الثلاثة.

وستكون مشاركة الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة في الأعمال التحضيرية لتلك المناقشة، في الحدث ذاته وفي متابعته المحتملة، بالغة الأهمية. ولدينا مصلحة مشتركة في

حقوق السكان في حالات النزاع. ويجب عدم إساءة استخدام هذه الثقة.

ولا يمكن للأمم المتحدة التصدي للتحديات التي نشهدها اليوم لوحدها. ويجب علينا تعزيز الشراكات لمواجهة ازدياد تعقيد النزاعات. في تقرير التنفيذ الذي قدمته، حددت خطة العمل لترجمة تلك الأولويات إلى خطوات ملموسة خلال الأشهر الـ ١٨ المقبلة.

أولا نحن بحاجة إلى الوقاية والوساطة في طليعة جهودنا الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. فالعمل المبكر ينقذ الأرواح والأموال. وتحافظ الوقاية الفعالة والوساطة على الاعتبارات السياسية في الصدارة. ومع ارتفاع الخسائر في الأرواح البشرية وتصاعد الاحتياجات الإنسانية والتكاليف بشكل هائل، أدعو إلى خطة عمل متضافرة للوقاية تستغل بشكل أكبر مجموعة كاملة من الأدوات، بما في ذلك المساعي الحميدة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تغيير الطريقة التي نقوم بها بتخطيط وإجراء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. نحن بحاجة إلى أن نصبح أسرع وأكثر مرونة في الحد من انتشار العنف واغتنام الفرص لحل النزاع. ونحتاج إلى الابتعاد عن النهج المحددة النموذج لنهج أكثر استهدافاً مع ولايات مصممة للمطالب المحددة في الميدان. نحن بحاجة إلى فهم مشترك للمهام المعنية بغية تعزيز التنسيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ونحن بحاجة إلى العمل جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة الوطنية والمجتمعات المحلية. ونحن أيضا بحاجة إلى قدرات، النظاميين والمدنيين، التي يمكن نشرها بسرعة والعمل بفعالية في البيئات الصعبة. ويجب أن نكفل أن تشكل الإجراءات الإدارية بشكل منتظم لدعم البيئات الميدانية المتغيرة. وأشكر الدول الأعضاء التي تقدمت بالتزاماتها بالموارد النادرة والتمينة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للسلام المعقود في

ويحدد المجالات التي أعتقد أنه يمكننا فيها المضي قدما فوراً. ويدعو التقرير الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى النظر في عدد من التوصيات الهامة الموجهة إلى الدول الأعضاء والتي أؤيدها تماما. ويترك عمدا بعض المقترحات الهيكلية للخلف، ولكني أؤيد النظر بجدية في الحاجة إلى تلك التغييرات.

إن عمليات الأمم المتحدة للسلام أداة عالمية. وجعلها مهياة لتحقيق الغرض المنشود منها مسؤولية جماعية. ويحدوني الأمل في أن يشهد اليوم بداية جهود مبكرة ومتضافرة لتعزيز مجموعة من الأدوات الهامة في الوقت الذي تمس الحاجة إليها. إن الاعتماد التاريخي لأهداف التنمية المستدامة الشهر الماضي يؤكد حقيقة دامت طويلا، وهي أنه لن يسود السلام بدون تنمية، ولا تنمية بدون السلام، ولن يتحقق أيهما بدون احترام حقوق الإنسان.

إن قضية الاستثمار من جديد في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة عاجلة وواضحة. إننا نعيش في عصر من الاضطرابات العالمية. لقد زادت النزاعات الواسعة النطاق بمقدار ثلاثة أمثال منذ ٢٠٠٨. فأكثر من ٦٠ مليون شخص قد شردوا قسرا، وهو العدد الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. والتطرف العنيف آخذ في الزيادة. وأؤيد تأييدا تاما دعوة الفريق للتركيز على السياسة والناس والشراكة. إن عمليات الأمم المتحدة للسلام أدوات سياسية. والهدف منها هو السعي إلى تحقيق تسويات سياسية عن طريق المفاوضات والحفاظ عليها. فلا يمكن أن تكون بديلا عن استراتيجية سياسية واضحة لوضع حد للنزاع. ولا ينبغي أن تستخدم لإعطاء مظهر العمل، أو الولايات من دون السبل. بل يجب استخدام عمليات السلام بشكل مسؤول. ويجب تقييم عمليات الأمم المتحدة للسلام من خلال ما تتركه من أثر على الشعوب. ويجب أن تبذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين والدفاع عن

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة أساسية، ولكنها ليست الأداة الدولية الوحيدة. وأشيد بعمليات الاستعراض الحكومية الدولية الجارية بشأن بناء السلام وبشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن النساء والسلام والأمن. واستفاد تقرير من هذه العمليات الاستعراضية وحدد الصلات فيما بينها. وهناك أعمال كثيرة للغاية بوسعنا القيام بها لصون السلام ومساعدة مجتمعات بعد انتهاء النزاع على تجنب الانزلاق مجدداً إلى النزاع العنيف. وبالرغم من المكاسب الهامة التي تحققت في النهوض بجدول أعمال النساء والسلام والأمن، لا تزال لم نفعل ما يكفي لإشراك النساء في عمليات السلام وعمليات صنع القرار الأخرى.

ويشكل مؤتمر القمة العالمي المقبل للعمل الإنساني، المقرر عقده في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦، جزءاً إضافياً من الصورة. وسيتيح ذلك المؤتمر فرصة لتوطيد مسعانا المشترك لإنقاذ الأرواح ومنع المعاناة وتخفيفها. وبوسع تلك الجهود، مجتمعة، أن تمكننا من تجديد الأدوات المتاحة للأمم المتحدة.

ولا تتاح لنا العديد من الفرص للإصلاح الشامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبذل المسعى الرئيسي الأخير من ذلك النوع قبل ١٥ عاماً. بيد أن الجميع يدركون مدى التغيير الذي شهده العالم منذ ذلك الوقت. ومن الضروري أن نتصرف بسرعة وبشكل جماعي وألا ننتظر، كما كان الحال في الماضي، وقوع الأزمات أو الماسي لتضطرننا للإصلاح. وأنا على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

وأشكر الأعضاء على وجودهم هنا اليوم. فلنجعل أفعالنا نتحدث بصوت أعلى من أقوالنا بالنيابة عن الشعوب في جميع أرجاء العالم الذين يتطلعون إلينا للاضطلاع بالقيادة وتقديم الدعم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

٢٨ أيلول/سبتمبر. وهذا يشكل خطوة هامة إلى الأمام في تجهيز عمليات الأمم المتحدة للسلام اليوم وغداً.

ويجب أن يلتزم موظفو الأمم المتحدة، المدنيون والعسكريون، دائماً بأعلى معايير السلوك، وأن يخضعوا للمساءلة عندما لا يفعلوا ذلك. ومن المخزي أن ذلك لم يتحقق دائماً. ويجب أن نعمل معاً للقضاء على آفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي تشوه سمعة الأمم المتحدة وتنتقص من إسهامات العديد من الرجال والنساء الشجعان. يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتعزيز سلامة وأمن موظفينا. فهؤلاء الرجال والنساء الشجعان يعملون في أغلب الأحيان في ظروف صعبة وخطيرة للمساعدة في جعل العالم مكاناً أفضل. وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا للحفاظ على سلامتهم.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى إقامة المزيد من الشراكات وتعزيز الشراكات. فعمليات السلام الفعالة هي تلك العمليات التي تعضد فيها الأطراف الفاعلة المتعددة - هيئات الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، والمنظمات الإقليمية، والبلدان المضيفة وغيرها - بعضها البعض وتستفيد من مواطن قوة كل منها الآخر. وستكون كل شراكة متميزة، لتعكس الاستراتيجية الشاملة والمطالب المحددة.

ففي شراكاتنا مع المنظمات الإقليمية، سنهدف إلى إعطاء الأولوية للترتيبات الدائمة للتشاور المبكر والاستجابة السريعة، بما في ذلك الترتيبات الانتقالية. ويتحمل الاتحاد الأفريقي عبئاً ثقيلاً بشكل متزايد، جنباً إلى جنب مع العديد من المنظمات دون الإقليمية في القارة. لقد حان الوقت لنقل العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مستوى جديد، بما في ذلك من خلال التمويل المستدام والميسر لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. ويجب علينا أيضاً تعميق علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات التي يمكن أن تقدم إسهامات.

أصحاب المصلحة ذوي الصلة، فإن الشفافية والوضوح وتبادل المعلومات أمور ضرورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للرئيس السابق لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير - هارتغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن جمهورية مولدوفا وأرمينيا.

وأود أولاً أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/70/357)، الذي يقدم صورة قيمة وشاملة للحالة الراهنة فيما يتعلق بعمليات السلام الحالية والتحديات التي يلزم أن نتصدى لها بصورة جماعية. ونشعر بالامتنان على الأعمال التي اضطلعت بها الأمانة العامة واضطلع بها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، بقيادة الرئيس راموس - هورتا. ومن دواعي سروري أن أرحب بوجوده وأعضاء فريقه هنا اليوم. وبالقدر نفسه نقدر النهج التشاوري الذي شكل دعامة للعملية.

وباعتمادها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وافقت الجمعية العامة على إطار للتنمية سيسهم في نهاية المطاف في تحقيق الاستقرار العالمي. ولا يمكن التشكيك في الصلة القائمة بين الأمن والتنمية. ونرحب ترحيباً كبيراً بإدراج الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن المجتمعات السلمية، في خطة عام ٢٠٣٠. وتكتسي الصلة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار الدائم، ومن هذا المنطلق، لا يمكن الفصل بين الخطة العالمية لعام ٢٠٣٠ وجدول أعمال السلام والأمن العالميين.

السيد الحلفاوي (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

وأشكر رئيس الجمعية العامة على مبادرته، والأمين العام على تقديم تقريره (A/70/357) ورئيس الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وأعضاء الفريق على تقريرهم الشامل (انظر A/70/95).

إن لحركة بلدان عدم الانحياز، باعتبارها المجموعة التي تمثل ٩٠ في المائة من البلدان المساهمة بقوات، موقفا واضحا ومعروفا بشكل جيد إزاء جميع جوانب حفظ السلام، التي سأعبد التأكيد عليها في هذه المرحلة. وسأركز مداخلتي على النقاط التالية.

ترى المجموعة أنه ينبغي الدراسة المتأنية لكلا تقرير الفريق الرفيع المستوى وتقرير الأمين العام، إذ أنهما سيمكنا من من تغطية جميع جوانب عمليات السلام.

وعلى الصعيد الإجرائي، تعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على أنه ينبغي أن يشكل وضع المفاهيم والسياسات والاستراتيجيات جزءاً من عملية حكومية دولية وأن تكون اللجنة الخاصة المعنية بعمليات السلام هي الهيئة الوحيدة المسؤولة عن وضع السياسات في مجال حفظ السلام. ولذلك، ينبغي توجيه جميع التوصيات المتصلة بحفظ السلام إلى اللجنة الخاصة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن توجه التوصيات المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة إلى اللجنة الرابعة وأن توجه التوصيات التي تترتب عليها آثار مالية إلى اللجنة الخامسة.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن حركة عدم الانحياز تتابع بشكل وثيق عملية الاستعراض وستنخرط بصورة بناءة مع الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومع ذلك، ومن أجل ضمان التفاعل الناجح فيما بين جميع

وتدابير الانتقال وزيادة تحديدها بوضوح. وأود أن أتفكر في بعض تلك الجوانب.

أولاً، نؤيد تأييداً تاماً الفكرة التي مفادها أنه ينبغي استخدام المجموعة الكاملة لعمليات السلام في سلسلة متواصلة للاستجابات. ونناشد جميع العاملين في إطار الأمانة العامة العمل بشكل تعاوني لضمان تقديم استجابة متنسقة.

ثانياً، لا يمكن حتى لأكثر عمليات السلام نجاحاً أن تكون بديلاً لعمليات السياسية. ولا بد من منح أولوية لمنع نشوب النزاعات والوساطة بشأنها، ولا استخدام المساعي الحميدة للأمين العام، وللنشر المبكر لبعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة، ولأدوات الأمم المتحدة الإقليمية والثنائية لبناء السلام والوساطة، وللدبلوماسية العامة. وسيثبت ذلك أن النظام العالمي عاقد العزم على الحد من النزاعات المسلحة. وبالمثل، يجب أن يكون توطيد جهود بناء السلام مدرجاً في جدول الأعمال طوال العملية السياسية، وأن يكون جدول أعمال بناء السلام متوائماً تواءماً كاملاً مع جهود بناء السلام. ويجب توفير الإمكانيات لأنشطة بناء السلام الواسعة لكي تصبح فعالة.

ثالثاً، يجب أن تكمن حماية المدنيين ومنع ارتكاب الجرائم الفظيعة في صميم أية ولاية لعمليات السلام. ونشيد بالتركيز على إجراء تقييم منتظم للآثار التي تحدثها البعثة في المجال السياسي ومجال الحماية، ومدى القدرات المتاحة للبعثة للوفاء بولايتها للحماية والدعم السياسي والعملي الإضافي المطلوب. ومن الأهمية البالغة بمكان أنه يجب ألا يلحق المعنيون بتوفير الحماية الضرر. بمن يقصد حمايتهم. ونشيد بتركيز الأمين العام على زيادة المساءلة وبجهوده لتعزيز قدرة المنظومة على التصدي للاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة على وجه السرعة وبشكل حاسم.

إن البيئة الأمنية العالمية تغيرت بشكل دراماتيكي في الأعوام الأخيرة. ويحدد تقرير الأمين العام بوضوح التحديات التي يلزم التصدي لها. ولا يمكن القيام بذلك إلا بإقامة شراكة عالمية حقاً، على نحو ما أكد عليه الأمين العام من فوره. ويسرنا أن نشهد بأن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يتمتعان بمثل تلك الشراكة. وحددنا مؤخراً مجالات الأولوية المشتركة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن حفظ السلام وإدارة الأزمات حتى عام ٢٠١٨.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالتشجيع من الفرص التي أتاحها استعراض هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. ولم يعد نهج سير الأمور على النحو المعتاد أحد الخيارات. وبالإصدار الوشيك للدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإطلاق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن هيكل بناء السلام، تتوفر لدينا حالياً جميع لبنات البناء الثلاث اللازمة للجهود الرامية إلى زيادة فعالية الأمم المتحدة في البيئة الأمنية العالمية. وينبغي أن تكون نتائج عمليات الاستعراض الجارية جريئة في طموحها وأن تقترح اتخاذ خطوات ملموسة للنهوض بالفعالية. وينبغي ألا يجرى أي إصلاح واحد بمعزل عن الإصلاحات الأخرى. وينبغي أن تسترشد أعمالنا في المستقبل بالبحث عن الاتساق والتآزر والتكامل فيما بين تلك العمليات الاستعراضية.

ونشيد بتقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد جرى انتقاء العديد من اقتراحات الفريق المستقل الرفيع المستوى وزيادة تطويرها. ووجدت مكاناً لها في تقرير الأمين العام المسائل الرئيسية التي حددها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، مثل ضرورة الاتساق، وضرورة الربط بين جهود التنمية والأمن، وضرورة الاستفادة من طائفة من الاستجابات، والحاجة إلى وضع حماية المدنيين في صدارة الأولويات، والحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع نواحي العمليات، وضرورة تحسين الولايات

وأخيراً، نرحب بالإشارة إلى تعزيز الشراكات العالمية الإقليمية. وكما ذكر آنفاً، فقد اتفقت منظماتنا مؤخراً على التعاون بصورة أعمق بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك، التي تتراوح بين الاستجابة السريعة وتيسير مساهمة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإصلاح قطاع الأمن والدعم المتبادل وتعزيز تبادل المعلومات.

نحن نقوم أيضاً بمهام وعمليات دعماً لأهداف الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وحالياً هناك ١٧ بعثة تابعة للاتحاد الأوروبي تنتشر في حالات أزمات، منها ٦ بعثات عسكرية و ١١ بعثة مدنية. وهي تتيح المجال لتقاسم الأعباء وتقديم الدعم لأنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في البلقان. ونحن لا نزال أيضاً ملتزمين بتقديم الدعم الكامل لجهود أفريقيا الرامية إلى إدارة شؤونها الأمنية بنفسها. كما أود أنؤكد على هذه الحقيقة رداً على التعليقات التي أدلى بها الأمين العام في بيانه. وقد وافق الاتحاد الأوروبي على زيادة التمويل لمرق السلام الأفريقي التابع له، من ٧٥٠ مليون يورو إلى ٩٠٠ مليون يورو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

ويمكن تحديد دور المنظمات الإقليمية في إطار التدخلات التي تقودها الأمم المتحدة بشكل أفضل، سواء كان ذلك ينطوي على تيسير الانتشار السريع عند الاقتضاء بوصفه مكملاً لعمليات الأمم المتحدة، أو أن يتم الانتشار لسد الفجوات في القدرات.

واسمحوا لي أن اختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على التزامنا بإقامة نظام عالمي قوي وأمم متحدة فعالة. وأوروبا على استعداد، أكثر من أي وقت مضى، للاضطلاع بدورها. هذه الكلمات - "أوروبا على استعداد، أكثر من أي وقت مضى، للاضطلاع بدورها" - هي على الأرجح الكلمات الأخيرة

إن الملكية المحلية عامل مهم في حماية المدنيين. ونرحب بالاقتراح المتعلق بالاستراتيجيات والتوجيهات على نطاق البعثة من أجل الحوار مع السكان المحليين. وبالمثل، ينبغي أيضاً الاعتراف بمسألة الفساد كمحرك للتزاع وعدم الاستقرار.

رابعا، نحن ملتزمون بتعزيز برنامج المرأة والسلام والأمن، سواء على النطاق الداخلي أو في العلاقات مع بلدان ثالثة. إن التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق البعثات هو موضع ترحيب، كما هو الحال بالنسبة للتيمة المتجهة إلى تعزيز الخبرة الجنسانية في البعثات.

خامساً، تحتاج عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة إلى أن تزود بولايات واضحة ومتسقة وقابلة للتحقيق وتتضمن عنصراً قوياً لحقوق الإنسان. ولا بد من ضمان الموارد الكافية اللازمة لعمليات السلام، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، لكي تتمكن من الوفاء بالمهام المكلفة بها. وينبغي للعمليات استخدام الموارد البشرية والسياسية والمالية بأقصى قدر من الكفاءة.

ونحن حريصون على فهم أفضل للفوائد المترتبة على اقتراح الأمين العام بأنه ينبغي وقف عمل القدرات المكرسة لحماية الأطفال والعنف الجنسي المرتبط بالتزاعات ككيانات منفصلة في عمليات السلام، وأنه ينبغي بدلاً من ذلك دمجها ضمن عناصر حقوق الإنسان في البعثات. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على تلك الولايات الخاصة المتعلقة بالحماية، وينبغي ألا تحد التغيرات في هياكل البعثات من قدرتها على توفير الحماية الفعالة للنساء والأطفال في حالات النزاع المسلح.

وفي ضوء تعقيد وخطورة البيئة التي تعمل فيها هذه البعثات، فإننا نشدد على الدور الهام الذي تؤديه المعلومات والاستخبارات في تنفيذ الولايات وحماية الأفراد. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمواصلة تطوير تلك القدرات للبعثات الحالية والمقبلة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق للفريق الرفيع المستوى لأخذه في الاعتبار العديد من الآراء التي أعرب عنها في الموقف الأفريقي المشترك كما أحيل إلى الأمم المتحدة لينظر فيه الفريق خلال إعداد التقرير.

ونود بوجه خاص أن نؤكد، أولاً وقبل كل شيء، على أن المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام - الموافقة، والحياد وعدم استخدام القوة - لا تزال تكتسي أهمية ولكن ينبغي تفسيرها بمرونة في مواجهة التحديات الناشئة الجديدة التي تواجه حفظ السلام.

ثانياً، ينبغي إيلاء منع نشوب النزاعات والوساطة؛ أهمية قصوى. ومن هنا تأتي أسبقية الحلول السياسية.

ثالثاً، إن إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أساسية للعمل في المستقبل من أجل التمكن من معالجة بعض العقبات التي تواجه الأمم المتحدة. والأساس التشريعي للشراكة يكمن في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

رابعاً، ينبغي تحديد الشراكة الاستراتيجية التي أقيمت مع الاتحاد الأفريقي بوصفها نموذجاً لعلاقات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية بوجه عام.

وخامساً، في ضوء البطء في نشر القوات في الميدان، ينبغي للأمم المتحدة مراعاة القدرات التي يعدها الاتحاد الأفريقي من أجل تسريع نشر عمليات حفظ السلام.

ونود أن نعرب عن التأييد للمبادئ التي ينبغي أن تستند إليها الشراكة، وهي اتخاذ القرارات بالتشاور، تقسيم العمل على أساس المزايا النسبية لكل منهما، والقيام بصورة مشتركة بالتحليل والتخطيط والرصد والتقييم، الاستجابة المتكاملة لكامل دورة الصراع، بما في ذلك الوقاية والشفافية والمساءلة ومراعاة المعايير الدولية، بما يتفق مع المبادئ التي أقرت في

التي أتشرف بقولها بصفتي رئيساً لوفد الاتحاد الأوروبي في الجمعية العامة، ويسرني جداً أنها كانت تلك الكلمات على وجه التحديد.

السيد كوروما (سيراليون) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بالإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة للإدلاء ببيان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

تقدر المجموعة الأفريقية أيما تقدير تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر A/70/95). وهذا أمر مفهوم، نظراً لأن نسبة عالية من عمليات حفظ السلام تتركز في أفريقيا. ولذلك السبب تأخذ أفريقيا عمل الفريق الرفيع المستوى بجدية بالغة. ونقدر إسهاب الفريق في التشاور مع الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة. والموقف الأفريقي المشترك بشأن عملية استعراض الأمم المتحدة لعمليات السلام اتخذته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته الـ ٥٠٢، المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل، حيث أعربت أفريقيا كمنطقة عن موقفها بشأن عمل الفريق.

وبعد استعراض تقرير الفريق الرفيع المستوى، نود أن نشدد على أنه يقدم نهجاً شاملاً للجوانب الاستراتيجية والتشغيلية لعمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالتحويلات الاستراتيجية الأربعة المحددة في التقرير التي ستكون مطلوبة لكي يتسنى للمجتمع الدولي التكيف بنجاح مع الطبيعة المتغيرة للنزاعات، وهي الحاجة إلى نهج سياسي، وضرورة النظر إلى عمليات السلام على أنها تشمل سلسلة متصلة من خيارات تتراوح بين تعيين المبعوثين الخاصين إلى نشر عمليات حفظ السلام، والحاجة إلى إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية للاستفادة من المزايا النسبية لكل منظمة استفادة كاملة، وضرورة الأخذ بنهج يركز على الميدان ويكون محوره البشر.

للعلمية الانتقالية أن تجري في إطارها، نظرا لاحتياجات البلد والوضع على الأرض. ثالثا، إنشاء أداة العملية الانتقالية بحيث تكون ابتكارية ومرنة، وتجسد رؤية مشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، عندما وحيثما يكون ذلك مناسبا، للإبلاغ عن العمليات الانتقالية المقبلة.

ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا للأمين العام على حكمته في تشكيل هذا الفريق البارز مع إنشاء ولايته الأساسية.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن مجموعة البلدان التي تتألف من كندا وأستراليا ونيوزيلندا إننا نشكر الأمين العام على تقييمه التريه لمواطني القوة والضعف في هيكل عمليات الأمم المتحدة للسلام. واسمحوا لي أيضا أن أنوّه اليوم بحضور الرئيس راموس - هورتا، والسيدة أميرة حق، وأعضاء آخرين من الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام، وأن أشكرهم على عملهم الممتاز.

ومثلما يبيّن بوضوح التقرير الذي يستعرض عمليات السلام (انظر A/70/95)، فإن عمليات الأمم المتحدة للسلام تعمل في بيئات متزايدة الصعوبة، وعليها أن تنتهي لهذه التحديات الجديدة، مع بقاء حماية المدنيين الأولوية الأساسية. وتتفق المجموعة مع الأمين العام في تأكيده أن الحلول السياسية يجب أن تكون ذات أهمية لدى تصميم عمليات حفظ السلام. أمّا النهج الشاملة التي تستخدم جميع أدوات الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات وحلها فهي ضرورية إذا أريد تحقيق الحلول السياسية والسلام المستدام. ومؤتمر القمة الذي عقده الزعماء مؤخرا بشأن حفظ السلام ركّز التركيز المطلوب جدا على القدرة المعززة لعمليات الأمم المتحدة للسلام، والالتزامات الجديدة المعنية بها.

وتؤيد مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا تأييدا قويا المبادرات داخل الأمانة العامة التي أوجزها الأمين العام اليوم،

الموقف الأفريقي المشترك والوثائق الأخرى المتعلقة بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ونحن نعرب عن تقديرنا الخاص للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام على إعادة إحياء التوصيات الواردة في تقرير برودي (انظر A/63/666) المعنون "تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي"، فيما يتعلق بإنشاء عمليات لدعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن.

ونحن ندرك أن التوصية التي تقدّم بها الفريق الرفيع المستوى لاستخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بنشر أفراد نظاميين، تمثل خطوة هامة. لذلك، نحث أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة على تأييد هذا الاقتراح، وإننا على استعداد لمتابعة هذه التوصية مع الأجهزة ذات الصلة، واللجان والأطراف المعنية في إطار الأمم المتحدة.

كما نخطط علما بتقرير الأمين العام المعنون "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام" (A/70/357). ونحن ننوي العمل مع الأمانة العامة بشأن كيفية تنفيذ التوصيات الهامة التي تقدّم بها الفريق الرفيع المستوى، بما في ذلك الدروس المستفادة جرّاء الانتقال من عملية الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

ونخطط علما على نحو خاص بالتوصيات التالية. أولا، تطبيق الدروس المستفادة بهدف استعراض وتقييم مختلف الآليات المتاحة لتحسين القدرة على التنبؤ، والاستدامة، والمرونة في مجال تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. ثانيا، التحديد المشترك لمعايير السياقات المعينة التي يمكن استخدامها بغرض تحديد الشروط التي ينبغي

جميعاً أن نشارك مشاركة بناءة في منتديات الأمم المتحدة التفاوضية، بغية جعل ذلك حقيقة واقعة، بما يشمل مفاوضات اللجنة الرابعة واللجنة الخامسة، وضمن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن. وكما ذكر آخرون، فإن التوازي في استعراض عمليات الأمم المتحدة للسلام، وهيكل بناء السلام، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يوفر فرصة للتغيير على نطاق أوسع، وللتحول نحو إشراك الأمم المتحدة في العمل مع الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وتحت المجموعة على اعتماد نهج متماسك وشامل لتنفيذ الاستعراضات والمبادرات الجارية بالفعل، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/70/357) بشأن استعراض عمليات حفظ السلام، ونحن نتطلع إلى المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى التي سيعقدها الرئيس في أيار/مايو.

ولقد قدّمنا جميعاً دعماً كبيراً خلال استعراض عمليات السلام. ومن الأهمية بمكان أن نتوصل الآن الدول الأعضاء مجتمعة إلى إدراك مبكر وواضح لما نرغب في تحقيقه. ويجب علينا أكثر من أي وقت مضى كفالة أن يكون عملنا انعكاساً للإدراك الواقعي والمعاصر لعمليات الأمم المتحدة للسلام، والتحديات المتغيرة في الميدان، بغية مساعدة أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلينا.

السيد قنديل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر البيانين اللذين أدلى بهما ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إننا نشكر الرئيس على إجراء هذه المناقشة الهامة حول تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات السلام (A/70/357). ونشكر الأمين العام على مبادرته إلى إنشاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، ونخطط علماً بتقرير الفريق (انظر A/70/95) والتوصيات الواردة فيه. ونحن نعتقد أن هذه الفرصة تؤدي بنا إلى فهم مشترك لعمليات حفظ

والتي ترمي إلى تحسين ملموس في أداء عمليات الأمم المتحدة للسلام. وتدعم المجموعة إنشاء القوة الاستراتيجية المحسنة وتطوير القدرات، والتخطيط العملي والاستراتيجي بشكل أفضل، وتقييم السلامة والأمن المعززين والأدوات الإدارية، وتعزيز الشرطة التابعة للأمم المتحدة واستخدام التكنولوجيات الجديدة لتنفيذ الولايات بصورة فعالة. وتشجع المجموعة الأمانة العامة على مواصلة بذل جهودها لتحسين تدريب الوحدات وأدائها من خلال اتخاذ تدابير تكون قابلة للقياس، وتستند إلى ما ينجم عنها من آثار، وتركز على الأداء.

وتمشيا مع تقرير الفريق الرفيع المستوى، تؤيد كذلك تحسين النظم والنُهُج والهيكل في الأمانة العامة بهدف أن تصبح أكثر توجهاً نحو الميدان في إعدادها لعمليات السلام، ودعم القدرة على العمل الميداني بشكل أفضل. ونحن نعتقد أن إشراك المرأة في عمليات السلام يساهم إلى حد كبير في تحسين أداء البعثات ونجاحها. وبناء عليه، تؤيد بقوة الجهود الجارية من أجل تعزيز مشاركة المرأة في تحقيق السلام والأمن، ولا سيما مشاركتها في التوسط بعمليات وقف إطلاق النار، ومفاوضات السلام، وحل النزاعات، ورصد السلام. ويجب أن تكون مشاركة المرأة محورية في جميع العمليات، وليس بالنسبة إلى مسائل المرأة فحسب. وسوف تتعزز فعالية العمليات من خلال تنفيذ التوصيات الناجمة عن الاستعراض، مثل الدعوة إلى إجراء تحليل يراعي المنظور الجنساني طوال عمليات التخطيط للبعثات، وإنشاء الولايات، وتنفيذها، وعمليات استعراض البعثات وخفضها تدريجياً. وتشجع المجموعة أيضاً الأمانة العامة على مواصلة المضي قدماً في تنفيذها السياسة القوية والشفافة والخاضعة للمساءلة بشأن عدم التسامح على الإطلاق إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وللدول الأعضاء دور رئيسي في تنفيذ التوصيات الناجمة عن الاستعراض تنفيذاً فعالاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب علينا

تستخدم بعض الأطراف المتنازعة الاهتمام والضغط الدولي، من حل تحقيق مآرب سياسية.

ونحن نشيد بالجهود الرامية إلى إقامة شراكات عالمية إقليمية لحفظ السلام. ومن المهم الاعتراف بحفظة السلام الإقليمية كأول المستجيبين عند اندلاع النزاعات في المنطقة. وبالتالي، فمن الضروري إنشاء آليات ملموسة للتعاون بين مجلس الأمن والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية بشأن مسألة حفظ السلام. ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشة مستفيضة في لجان الجمعية العامة ذات الصلة بشأن تنفيذ تقرير الأمين العام، الذي ينبغي أن يكون نقطة الانطلاق لمواصلة تطوير الأفكار من أجل تعزيز جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بمبادرة الأمين العام لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبأبي ذلك الجهد في وقت حاسم الأهمية، حيث هناك ما يزيد على ٠٠٠ ١٢٥ من الأفراد الذين تم نشرهم و ٢٧ من بعثات حفظ السلام وبناء السلام والبعثات السياسية. ولا تزال عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة أداة لا غنى عنها لمنع نشوي النزاعات والاستجابة لها.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونتي (الكامبيرون).

وكما نعلم، فإن عمليات حفظ السلام والأنشطة الهامة في مجالي الوقاية وبناء السلام التي تقوم بها به البعثات السياسية الخاصة تواجه تحديات هائلة اليوم. فهي تنتشر في بيئات متزايدة الخطورة، كما أتضح ذلك بشكل صارخ في عدد الإصابات في صفوف حفظة السلام في مالي. إنهم ينفذون مختلف الولايات والعمليات المعقدة، مثل حماية المدنيين في خضم الحرب الأهلية في جنوب السودان، ودعم ليبيريا خلال الأزمة فيروس إيبولا، ومساعدة أبناء هايتي بعد الزلزال. في خضم هذه التحديات،

السلام، وإنشاء آلية فعالة للتنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات. وبينما نتداول بشأن مستقبل عمليات حفظ السلام، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، من المهم إعادة التأكيد على الركائز الثلاث الرئيسية لحفظ السلام، ألا وهي، القبول، والحياد، والحد من استخدام القوة. ثانياً، ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تعقب عادة التوقيع على اتفاقات السلام. وقوات حفظ السلام ليست قوات مسلحة عالمية يحق لها فرض اتفاقات السلام على أطراف الصراع. ثالثاً، من الأهمية بمكان كفاءة الطابع القوي لعمليات حفظ السلام، بغية أن تضمن الردع الكافي وتحقيق مستوى الحماية اللازمة للمدنيين.

لقد علمتنا الدروس المستفادة من التاريخ أن عمليات حفظ السلام واستخدام القوة فيما يتعلق بهذه المسألة، لا يمكنها في حد ذاتها تحقيق سلام دائم. والمجتمع الدولي بحاجة إلى نهج شامل للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، ينبغي تنسيق جهود حفظ السلام مع بعثات السلام الأخرى تنسيقاً وثيقاً، بدءاً من الجهود اللازمة قبل عمليات حفظ السلام، مثل منع نشوب النزاع والوساطة وإدارة النزاع، ووصولاً إلى جهود ما بعد النزاع الرامية إلى الحفاظ على السلام، بما في ذلك بناء السلام وبناء الدولة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ومن الضروري أيضاً النظر في أي صلة محتملة بين عمليات حفظ السلام ونظم الجزاءات.

غير أنه من المهم التمييز بين المنع والتدخل المبكر. وينبغي أن تحدد مناقشاتنا الخط الدقيق بينهما. ففي حين أنه يوصى بتطبيق جهود المنع في مرحلة مبكرة، إلا أن التدخل الأجنبي قد يكون في العديد من الحالات سابقاً لأوانه، ويعمل في بعض الأحيان، على زيادة الوضع سوءاً بدل حله، ولا سيما عندما

والسلطات وتمكين البعثات، مع ضمان المساءلة. وهذا يشمل تمكين البعثات من تعيين الخبرة المناسبة ونشرها بسرعة وفي الوقت المناسب، ومنح قادة القوات المزيد من السيطرة على القدرات الطبية والقدرات في مجال الخسائر البشرية، وضمان أن يتماشى التخطيط مع القدرات.

وثالثاً، بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما، وهي مسؤولية جماعية للأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء، فإننا نرحب بمبادرات الأمين العام الأخيرة الرامية إلى مكافحة مثل هذا السلوك. ونحن نحث الأمين العام على مواصلة جهوده بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والعمل في الوقت نفسه على إنفاذ سياسة عدم التسامح المطلق، والشفافية، والمساءلة، والتدابير العلاجية.

ويركز تقرير الأمين العام على الإصلاحات التي يمكن تنفيذها على مدى الأشهر الـ ١٢ المقبلة. وبعض الإصلاحات التي حددها، تلقت بالفعل إذن مسبق من الجمعية العامة. والأخرى ستحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء، ولا يزال البعض الآخر يدعو الدول الأعضاء إلى العمل. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب من الجمعية العامة بأن تنظر في اتخاذ إجراء مبكر للاعتراف بمبادرة الأمين العام قبل أن تنظر فيها الهيئات ذات الصلة.

والولايات المتحدة على استعداد للعمل مع الأمين العام والدول الأعضاء، للتأكد من أن الزخم الذي ولده استعراض الفريق المستقل الرفيع المستوى، لن يضيع هباء. وكما تعلم الجمعية، وكما قال الرئيس أوباما في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ٢٨ أيلول/سبتمبر،

”نحن نعلم أن عمليات حفظ السلام ليست هي الحل لكل مشكلة، ولكنها تظل إحدى أكثر الأدوات أهمية في العالم لمعالجة الصراعات المسلحة.“

تكافح مرة أخرى منظومة الأمم المتحدة وسياساتها وإجراءاتها لتواكب الركب.

لقد رحبنا بالعملية التشاورية الواسعة النطاق للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وبالجهود التي بذلها لتكملة الاستعراضات الموازية بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وبشأن المرأة والسلام والأمن، فضلاً عن إدراجه توصيات على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي. وبناء على توصيات الفريق الرفيع المستوى، يحدد تقرير الأمين العام عن التنفيذ (A/70/357) لمقترحات للتصدي للتحديات المزمنة وطويلة الأجل التي تواجه عمليات السلام، بما في ذلك تجديد التركيز على الوقاية والوساطة، والشراكات العالمية الإقليمية الأقوى، والسبل الجديدة للتخطيط وإجراء عمليات الأمم المتحدة للسلام. واسمحوا لي أن أسلط الضوء بإيجاز على ثلاث أولويات بالنسبة للولايات المتحدة.

أولاً، بشأن حماية المدنيين، نرحب بتأكيد الأمين العام على الحاجة إلى عمليات حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة من أجل حماية المدنيين، وهو أحد المسؤوليات البالغة الأهمية لقيادات البعثات. والأمر الهام بالنسبة لما سبق هو الاستراتيجيات على نطاق البعثة لتقييم أمن المدنيين والاستفادة من جميع الوسائل المتاحة، من الوساطة والوسائل غير العسكرية، إلى استخدام القوة، عند الاقتضاء والضرورة، من أجل دعم الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بإنشاء خلية تخطيط وتقييم في المكتب التنفيذي للأمين العام، ونحث الأمين العام على ضمان إدراج مخاطر الحماية ومخاطر وقوع الفظائع في التقديرات الاستراتيجية والتخطيط بطريقة فعالة ومنهجية.

ثانياً، بشأن تمكين البعثات في الميدان، يجب وضع السياسات والإجراءات الإدارية والمالية بحيث تدعم البيئات الميدانية المتغيرة. وهذا الأمر سيتطلب تغييراً في الثقافة والسياسات والنهج، بما في ذلك الموازنة بين المسؤوليات

الاخفاق تتجلى في الارتفاع في عدد الإصابات في صفوف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وفي الزيادة المنذرة بالخطر في عدد المدنيين يجري تعطيل حياتهم بفعل الصراعات التي يعجز مجلس الأمن عن إيجاد حل لها، وعددهم الآن يصل إلى ٦٠ مليون شخص حسبما يفيد الأمين العام. وبوصفنا مدافعين عن حقوق الإنسان، نرى أنه يجب على رئيس الجمعية العامة الاضطلاع بدور قيادي في تحديد أولويات الاتفاق على الإصلاح المبكر للمجلس أثناء الدورة السبعين للجمعية العامة من أجل بعث الأمل في نفوس الملايين من الرجال والنساء والأطفال.

واقترح الأمين العام ركائز ثلاث للقيام بعمليات الأمم المتحدة للسلام. من بينها، يجب إيلاء الأولوية لتسوية النزاعات سلمياً باعتبارها الهدف الأساسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، مما سيمكن وضع إطار زمني تنفيذي واضح لكل عملية من عمليات السلام. وقد أوصى الأمين العام بأن مواصلة الحوار بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة هي أمر ضروري لفهم الاستجابة المناسبة والآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بالولاية وإدارة عمليات السلام فهما مشتركا.

وأكد أيضاً على أنه ينبغي أن يبدأ مثل ذلك الحوار قبل إنشاء أية بعثة، وهو أمر نؤيده بشدة.

إن الأمين العام، في تقريره، والفريق الرفيع المستوى أقرّا عن حق بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست مصممة أو مجهزة لفرض حلول سياسية من خلال الاستخدام المستمر للقوة، وبأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست أداة مناسبة للعمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب. ونؤيد ذلك الرأي، لأن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لا يمكن نشرهم للقيام بأعمال هجومية محددة الهدف ضد الميليشيات المسلحة أو الأطراف من غير الدول أو الإرهابيين.

ولكي تظل عمليات حفظ السلام وسيلة فعالة وناجعة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين، يجب علينا أن نغتني هذه الفرصة معا.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة العامة بشأن تقرير الأمين العام المعنون "مستقبل الأمم المتحدة لحفظ السلام: تنفيذ التوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام" (A/70/357). ومن اللافت أن الرئيس قد نظم هذه الجلسة ضمن البنود الأولى لجدول الأعمال بشأن المسألة المهمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم حركة عدم الانحياز في وقت سابق اليوم.

وتستند وجهات نظر وفد بلدي بشأن الموضوع اليوم إلى خبرتنا في عمليات الأمم الكثة لحفظ السلام وبناء السلام. والهند هي أكبر المساهمين بقوات في عمليات الأمم المتحدة للسلام، حيث خدم أكثر من ١٨٥ ٠٠٠ فرد من قواتها في ٤٨ بعثة من البعثات الـ ٦٩ التي صدر بشأنها تكليف حتى الآن. إن توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي عينه الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا وقد أعربنا عن ارتياحنا إزاء التقرير في وقت سابق (انظر A/70/95)، ونرحب ترحيباً حاراً بحضور رئيس الفريق الرفيع المستوى، السيد راموس - هورتا، ونائبة الرئيس، السيدة أميرة حق، هنا اليوم.

والمسألة الأهم - أن الحقيقة الواضحة جداً الجاري إغفالها هي الصورة الكبرى، أي الطريقة التي يصيغ بها مجلس الأمن ولايات عمليات السلام. ونحن نشعر بالجزع تجاه الطريقة الغامضة التي ما برح المجلس يصيغ بها ولايات عمليات السلام بدون أي مسالة أو شفافية. والتكاليف البشرية لذلك

العمليات الميدانية، سواء كانت لحفظ السلام أو بناء السلام أو غيرهما.

ونطلب أن تحال جميع المسائل المشار إليها في مناقشة اليوم إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لتُنظر فيها إلى جانب تقرير الفريق الرفيع المستوى.

وخلال مؤتمر قمة القادة الذي أُختتم مؤخرا في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس وزراء الهند زيادة بنسبة ١٠ في المائة لمساهماتنا بالقوات في العمليات القائمة والجديدة، التي تمثل بالفعل نشر أكثر من ٨٠٠٠ فرد؛ والمساهمة بثلاث وحدات إضافية للشرطة، مع تمثيل أعلى لحفظة السلام من النساء، والتزام بتقديم عناصر التمكين البالغة الأهمية، ونشر الموظفين التقنيين في بعثات الأمم المتحدة وتقديم التدريب الإضافي لحفظة السلام في مرافقنا في الهند وفي الميدان على السواء. وتدل تلك الالتزامات على أن الهند على استعداد للوفاء بالتزاماتها حينما يتعلق الأمر بدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن تحقيق السلام أمل مشترك وهدف سام للبشرية جمعاء. وولدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من رحم الرغبة في إحلال السلام، وهي لا تزال قائمة للسبب ذاته. ومضي سبعة وستون عاما منذ إنشاء أولى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحققت تلك العمليات السلام في مناطق النزاع، وبعثت الأمل في نفوس السكان الذين يعيشون هناك. وشكلت عمليات حفظ السلام أحد الجوانب المتكررة لتعددية الأطراف في المجتمع الدولي وأصبحت أحد السبل الهامة لصون السلام والأمن في جميع أرجاء العالم.

ويجب ألا نتخلى عن المبادئ الأساسية لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، التي اجتازت اختبار الزمن وهي، تحديدا، موافقة الأطراف، والحياد وعدم استعمال القوة ما عدا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. ونناشد استعراض الموارد المخصصة حاليا في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بهدف دعم الجهود السياسية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات، وهو أمر من شأنه أن يحد بقدر كبير من القيود المتزايدة على الموارد التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد أكد الأمين العام مجددا على التزامه بإبلاغ مجلس الأمن وإحاطته علما بالحالات التي يوجد بها خطر متزايد على المدنيين أو نقص خطير في قدرة أية بعثة على الاضطلاع بولايتها للحماية. وتلك خطوة جديرة بالترحاب. ونحن، بوصفنا أحد البلدان المساهمة بقوات، نتطلع إلى المشاركة في تلك الإحاطات الإعلامية بطريقة تفاعلية. وحفظة السلام التابعون للأمم المتحدة ليسوا مجرد قوات للمنظمة منتشرة في الميدان، بل هم بمثابة أعينها وآذانها، وعن طريق التفاعل بصورة مباشرة مع الدول الأعضاء، لا يمكن لمجلس الأمن سوى أن يستفيد من التقييمات الميدانية التي يمكن أن تقدمها البلدان المساهمة بقوات. وسيسهم ذلك التفاعل في زيادة فعالية تنفيذ ولاية حماية المدنيين. ولذلك السبب ندعو إلى تنفيذ المادة ٤٤ من الميثاق نصا وروحا.

وأبلغ الأمين العام بأنه لا يزال الاستغلال والانتهاك الجنسيان على يد أقلية صغيرة من موظفي الأمم المتحدة يشكلان وصمة عار على جبين منظمتنا. فتلك الانتهاكات تترك ندوبا على حياة الرجال والنساء والأطفال، ونحن نأخذ تلك الحالات مأخذا جديا للغاية. وعلى الأمم المتحدة أن تطبق معيارا واحدا، وهو معيار عدم التسامح إطلاقا، حينما نتعامل مع جميع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في

تصيح وتنفذ استراتيجيات للخروج في الوقت المناسب واستنادا إلى الظروف والاحتياجات المحلية.

ثانيا، ينبغي تحسين نظام عمليات حفظ السلام باستمرار؛ وينبغي أن يربط رأسيا بعمليات الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام وأفقيا. بممارسة المساعي الحميدة السياسية وإرساء سيادة القانون وعمليات المصالحة الوطنية وتحسين حياة الناس. وينبغي للمجلس زيادة عدد المناسبات التي يستمع فيها إلى آراء البلدان المعنية والبلدان المساهمة بقوات ويتعين أن ينسق بصورة أفضل مع المنظمات الإقليمية وأن يستفيد بأفضل شكل ممكن من المساعدات التي يقدمها البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من المؤسسات المالية ذات الصلة من أجل إيجاد أوجه التآزر.

ثالثا، ينبغي أن نزيد قدرات العمليات على الاستجابة السريعة وأن نقلص دورة الانتشار ونسرع معدل الانتشار، الأمر الذي قد يُحسن صورة العمليات ومصادقيتها بهدف تحسين كفاءة وفعالية تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن. وينبغي بذل جهود كبيرة لتحسين عملية إنشاء ونشر بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وتحسين أداء نظم الدعم اللوجستي إلى أقصى حد من أجل ضمان انتشار القوة في الوقت المناسب، فضلا عن نقل الموارد اللازمة بغية تفاعلي الهدر. وينبغي أن نحسن انضباط حفظة السلام. وتشيد الصين بجهود الأمم المتحدة لإنشاء نظام جديد لتأهب قدرات حفظ السلام، ونناشد الدول الأعضاء الأخرى الاشتراك في النظام.

رابعا، ينبغي أن نقدم المزيد من الدعم لأفريقيا، حيث تنتشر أكثر من نصف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى المنظمة أن تولي المزيد من الاهتمام للدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في صون السلام والأمن في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تعزيز التنسيق والتعاون في مجال حفظ

وفي الوقت الحالي، لا يزال الناس يعانون من المصاعب الشديدة الناجمة عن النزاعات والحروب في العديد من أجزاء العالم، وتزداد تلهفا وشدة رغبتهم في السلام وآمالهم وتوقعاتهم من الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، تمثل مسائل مثل تهديد الإرهاب، وتوسيع ولايات بعثات حفظ السلام، وفي بعض الحالات، عدم وجود سلام لصونه، تحديات جديدة لعمليات حفظ السلام. ويجب أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ابتكارية إذا أريد لها أن تتطور.

وتؤيد الصين مبادرة الأمين العام لإطلاق استعراض لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقريره (A/70/357) المستند إلى توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر A/70/95). وتأمل الصين أن يمكننا الاستعراض من زيادة تحسين الفلسفة الكامنة وراء عمليات حفظ السلام وصياغة ولاياتها على الوجه الأمثل وتعزيز بناء قدراتها وزيادة فعاليتها. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على النقاط الأربع التالية:

أولا، ينبغي الالتزام بالمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام. ويتعين أن تتقيد عمليات حفظ السلام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبالمبادئ التي دعا إليها داغ همرشولد. وينبغي أن تحترم سيادة البلدان المعنية وسلامة أراضيها، وأن تبدي الاحترام الواجب لقيادة هذه البلدان وتلزم جانب الحرص الشديد فيما يتعلق باستخدام التدابير الرادعة. وعلى مجلس الأمن أن يكون واقعيًا وأن يتجنب تجاوز حدوده وأن يوضح الأولويات ومحور التركيز في مختلف مراحل بعثات حفظ السلام وأن يعدل ولايات عمليات حفظ السلام وحجمها وفقا للوقائع في الميدان. وفي سياق تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ينبغي ألا تتجاوز العمليات ولاياتها وينبغي أن

أصبحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة هامة لصون السلم والأمن على الصعيد العالمي. وينبغي تعزيزها، بدلا من إضعافها.

وستبذل الصين كل جهد ممكن لتنفيذ الالتزامات الستة التي تعهد بها الرئيس شي جين بينغ. ونحن على استعداد للعمل بلا انقطاع مع الأمانة العامة، والبلدان المعنية والبلدان المساهمة بقوات والاتحاد الأفريقي والجهات المعنية الأخرى من أجل الإسهام بشكل أكبر في صون السلام والأمن الدوليين.

السيد مانونغني (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جمهورية تنزانيا المتحدة البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز.

كما نشاطر الترحيب بتقرير الأمين العام (A/70/357) عن مستقبل عمليات حفظ السلام المبني على توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، بقيادة الرئيس السابق جوزيه راموس - هورتا. وكما لاحظت المجموعة الأفريقية، فإن المسائل التي أثّرت في التقريرين ينبغي أن تمنح القدر الكافي من المناقشة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفي اللجنتين الرابعة والخامسة. وسنعلن مواقفنا على نحو أوسع في مداولات تلك الهيئات.

وفي غضون ذلك، لا شك في أن المطالبات بالوفاء بوعد ورؤية ميثاق الأمم المتحدة، أي إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، آخذة في أن تثبت أنها أكثر صعوبة اليوم من أي وقت مضى في تاريخ المنظمة. لذلك، فليس مستغربا أن ينعكس قصور أعمال المنظمة على الصعيد العالمي، بشكل متزايد، على عمليات السلام التابعة لها. وليست المنظمة هي المسؤول الوحيد عن هذا القصور أو هذه القيود. فنحن كدول أعضاء، نتحمل القدر الأكبر من المسؤولية. وبالتالي، فإن دعوة الأمين العام إلى الإسراع لتغيير الطريقة التي ينظر بها إلى صكوك السلم

السلام مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا ومساعدة أفريقيا في بناء قدرتها على حفظ السلام وينبغي أن نفسح المجال كاملا أمام نقاط قوة المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في عمليات حفظ السلام وأن نساعد الأفارقة على حل المشاكل الأفريقية بالطرق الأفريقية.

إن الصين، باعتبارها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وأكبر البلدان النامية في العالم، قدمت دائما الدعم المناسب لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأسهمت على النحو الواجب في صون السلام والأمن الدوليين. ففي الشهر الماضي، حينما شارك الرئيس شي جين بينغ في قمة الأمم المتحدة بشأن عمليات حفظ السلام، قطع ستة التزامات تهدف إلى دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيزها.

أولاً، سشارك الصين في آلية الأمم المتحدة الاحتياطية الجديدة لحفظ السلام، وستقوم بإعداد قوة حفظ سلام احتياطية قوامها ٨ ٠٠٠ جندي علاوة على قوة شرطة حفظ السلام العادية. ثانياً، بناء على طلب من الأمم المتحدة، ستنظر الصين بشكل إيجابي في إرسال مزيد من المهندسين، فضلا عن موظفي النقل والموظفين الطبيين، للمشاركة في عمليات حفظ السلام. ثالثاً، تعتزم الصين، خلال السنوات الخمس المقبلة، القيام بتدريب ٢ ٠٠٠ من حفظة السلام التابعين للبلدان الأخرى، وستشارك في ١٠ مشاريع للمساعدة في إزالة الألغام، بما في ذلك من خلال توفير التدريب والمعدات. رابعاً، ستقدم الصين، خلال السنوات الخمس المقبلة، مبلغ ١٠٠ مليون دولار في شكل مساعدات عسكرية مجانية إلى الاتحاد الأفريقي لدعم بناء القوات النظامية وقوات الاستجابة السريعة للآزمات في أفريقيا. خامساً، ستقوم الصين بنشر أول وحدة طائرات عمودية لها في بعثة لحفظ السلام في أفريقيا. سادساً، سيخصص جزء من صندوق الصين والأمم المتحدة لتنمية السلام لعمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد

يقوضان استدامته. وهناك حاجة إلى تطوير ودعم طرق أفضل وأكثر ابتكاراً للتصدي لتلك التحديات.

ويجب علينا أيضاً أن نتواضع بالقدر الذي يجعلنا نعترف بأنه، في ظروف معينة، هناك حدوداً لما يمكن تحقيقه من خلال التدخل الخارجي والمؤسسات العالمية، برغم نواياها الحسنة. وفي ذلك الصدد، فإن الاتحاد الأفريقي يسعى لأن يكون جهة فاعلة أكثر حضوراً في الأزمات التي تعاني منها القارة. ونعتقد أن هنالك بعض الحالات التي قد تثبت فيها المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية أنها أفضل المستجيبين الأوائل. ويجب أن تكون الشراكات الموثوقة مع مثل هذه المؤسسات والجهات الفاعلة مركزية لجهودنا المشتركة.

وذلك هو جوهر المناشدة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الرفيع المستوى الذي عقد في الأمم المتحدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وفي ترحيبه بتقرير الفريق (انظر A/70/95)، أكد الاجتماع مجدداً على أهمية تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويسعدنا أن يشكل ذلك عنصراً أساسياً في خطة عمل الأمين العام. ونرحب أيضاً باعتزام الأمين العام القيام، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وبالتشاور مع الشركاء الآخرين، باستعراض وتقييم مختلف الآليات المتاحة حالياً لتمويل ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام التي يأذن بها المجلس. ونحن على ثقة بأن نتيجة الاستعراض ستسد إحدى الثغرات الخطيرة التي كثيراً ما لفت إليها الاتحاد الأفريقي انتباهنا الجماعي.

ونحن نلاحظ بقلق بالغ أن حفظة السلام يعملون في بيئات عدائية ليس فيها سوى القليل من السلام ليحفظ أو ينعدم فيها السلام تماماً. إن الهجمات ضد حفظة السلام وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة في الميدان، ترتكبها عناصر شائنة تراهم عقبة تحول دونهم وبلوغ أهدافهم. فعلى حماة موظفي الأمم

والأمن وتطبيقها لإحداث أكبر أثر ممكن، نداء ينبغي التعامل معه بالقدر الذي يستحقه من الاهتمام.

فنحن نؤيد أولوية للعمل السياسي على المبدأ العسكري والعمل التقني. وقد أكدنا في عدة مناسبات، بما في ذلك في بياننا (انظر A/70/PV.17) في المناقشة العامة التي جرت مؤخراً في الجمعية العامة، على الدور الأساسي لزيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات. ولذلك نتفق مع الأمين العام والفريق المستقل على أهمية المشاركة المبكرة من جانب مجلس الأمن، ودعم الجهود الوطنية والإقليمية لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وتعزيز قدرات الأمانة العامة في منع نشوب النزاعات والوساطة.

وتتطلب الركائز الثلاث الرئيسية التي اقترحها الأمين العام في خطة عمله - التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة، وتعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية ووضع طرق جديدة لتخطيط وتنفيذ عمليات السلام لتسريعها وجعلها أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر استجابة لاحتياجات البلدان والشعوب في حالات نزاع - أن تولى أولوية الاهتمام. إننا نعتبر هذه الركائز الثلاث الدعائم الرئيسية لإطار يتوافق مع مشهد بناء السلام في أفريقيا، الذي شهد تطوراً هائلاً من حيث ديناميات النزاع وظهور عناصر فاعلة جديدة في النزاع.

وغالباً ما يشار إلى أن أفريقيا أصبحت بمثابة مختبر للعديد من مبادرات الأمم المتحدة لبناء السلام منذ نهاية الحرب الباردة. وينطبق ذلك أيضاً فيما يتعلق بهيكل بناء السلام بعد عام ٢٠٠٥، الذي ركز تركيزاً متزايداً على بناء الدولة وبناء القدرات التكنوقراطية وبناء القدرات في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على إجراء ما يسمى بالانتخابات الديمقراطية، من دون معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، لا يؤدي إلى نجاح المهام. كما أن الافتقار إلى الموارد والإرادة السياسية لبناء السلام على المدى الطويل

ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذه اللحظة التي نتكلم فيها، تزداد قوة الطلب على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة اليوم أكثر من أي وقت مضى، وهم يعملون في بيئات عدائية على نحو متزايد. ويعول عليهم الملايين من الناس في توفير حد أدنى من الحماية والاستقرار وفي إرساء الأسس لبناء حياة أفضل.

وإضافة إلى حفظة السلام النظاميين، وضعت الأمم المتحدة مجموعة كاملة من أدوات منع نشوب النزاعات ودعم الوساطة وبناء السلام التي أصبحت لا غنى عنها. ومع ذلك، وبالرغم من أهمية تلك الأدوات، فإنها أثبتت أنها غير مكتملة وغير قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة في الحالات المتزايدة التعقيد دوماً على أرض الواقع. ولذلك كانت التوصية التي قدمها الأمين العام في العام الماضي لإطلاق عملية لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام توصية حسنة التوقيت وهامة، وظلت النرويج داعماً قوياً للمبادرة من البداية ذاتها.

وما فتئ الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام، في ظل الرئاسة المقتدرة للسيد راموس - هورتا - وأود هنا أيضاً أن أعرب عن الإشادة بأعضاء الفريق الآخرين - يحظى بثناء واسع النطاق على نهجه التشاوري. وقام الفريق بزيارات مكثفة وتلقي إسهامات من الحكومات والمنظمات الإقليمية ومراكز التفكير والمجتمع المدني من جميع مناطق العالم. ومن خلال تلك العملية الشاملة، زاد الفريق بقدر كبير فهمنا الجماعي للتحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويبدو أن هناك توافقاً واسعاً للآراء على إلحاح الإصلاح، اختزل بشكل كافٍ في التحولات الأربعة الأساسية: أولاً، ضرورة وضع استراتيجية سياسية في جميع البعثات؛ ثانياً، الحاجة إلى عمليات أكثر استجابة ومصممة حسب الحاجة؛ وثالثاً، ضرورة إقامة شراكات أقوى؛ ورابعاً، ضرورة جعل عمليات الأمم المتحدة للسلام أكثر تركيزاً على احتياجات

المتحدة وكفالة سلامتهم وأمنهم. ونرحب بالاقتراحات التي تقدم بها الأمين العام في هذا الصدد. وإذ نعمل على تعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلام، يجب أن نسعى أيضاً إلى ضمان مساءلة حفظة السلام على الأفعال غير المشروعة. ويجب ألا نسمح لتجاوزات القلة أن تُلطخ سمعة المنظمة والأعمال الشجاعة للكثيرين غيرهم من حفظة السلام بالوسائل.

وأخيراً، بوصفنا بلداً لديه العديد من الوحدات في الميدان، نشيد بالعمل القيم الذي قام به الأمين العام والأمانة العامة، لا سيما عن طريق إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام.

وكانت أعمالهما واستجابتهما في الوقت المناسب مصدراً قيماً للدعم التشغيلي لقواتنا ومساندتهما.

ولذلك نشعر بالسرور إذ نشير إلى توجيه الأمين العام بالاضطلاع باستعراض شامل للمسائل المتصلة بالقدرة على التنقل داخل البعثات، وبالقيادة والتحكم في الأصول التي تمكّن العسكريين من أداء مهامهم بحلول ربيع عام ٢٠١٦. ونشجع بقوة على اتخاذ إجراءات لكفالة المزيد من فعالية الأداء في الميدان.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن هذه المناقشة الهامة حسنة التوقيت، إذ أنها تعقد بعد وقت قصير من الأسبوع الرفيع المستوى، الذي كان انتشار النزاعات العنيفة وآثارها الإنسانية الوحشية أحد المواضيع الرئيسية التي نوقشت خلاله.

وإحدى الرسائل الواضحة الموجهة من قادة بلداننا في الذكرى السنوية السبعين للمنظمة مفادها أن بناء أمة متحدة قوية أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى للتصدي للتحديات العالمية الحرجة للسلام والأمن الدوليين. وأصبح النطاق المتنوع لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة أساسية لدعم

ورحبت البرازيل بمبادرة الأمين العام لتعيين فريق مستقل رفيع المستوى معني بعمليات السلام بغية إجراء استعراض شامل لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. واغتتم هذه الفرصة لأشيد بالفريق وبرئيسه، السيد راموس - هورتا، على أعمالهما الجدية.

ولا شك أن عمليات حفظ السلام أكثر تعقيدا اليوم مما كانت عليه حينما أنشأت المنظمة البعثات الأولى. ويلجأ مجلس الأمن إلى حفظ السلام في البيئات الأكثر اضطرابا على الدوام، في حين يسند المجلس ولايات طموحة على نحو متزايد. وإزاء تلك الخلفية، يجب أن نتعلم من دروس الماضي وأن نستفيد من التجارب الإيجابية.

ونرحب بتأكيد الفريق القوي على منح الأولوية للسياسة والدبلوماسية الوقائية، إذ أنهما نهجان دعمتهما البرازيل لفترة طويلة. ويجب أن تترجم تلك التوصيات إلى استراتيجيات محددة. كما نهنئ الفريق على معالجته لمسائل التمويل البالغة الأهمية. ومن شأن إنشاء حساب خاص للبعثات السياسية الخاصة منفصل عن الميزانية العادية أن يعزز الكفاءة ويخفف الضغوط على الميزانية في الأنشطة البالغة الأهمية الأخرى التي تمول في إطار الميزانية العادية، مثل التنمية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، نشعر بالقلق حيال التفسير المرن الذي قدم للمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام، على النحو الذي تلمح إليه على ما يبدو الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام. وصحيح أن المطلوب إيجاد حلول مبتكرة للتصدي لتحديات التزايدات المعاصرة، ولكن لا يمكن لهذه الحلول أن تأتي على حساب المبادئ الأساسية المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وتشكل دعامة لممارسة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وينبغي ألا تنحرف الأمم المتحدة عن هدفها المحوري، وهو تعزيز السلام والتنمية من خلال الدبلوماسية والتعاون. وتؤيد البرازيل ما توصل إليه الفريق فيما يتعلق ببعثات حفظ

الميدان وأكثر تمحورا حول الناس. كما أن الالتزامات القوية نحو حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة التي قطعت خلال مؤتمر القمة الأخير بشأن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام دليل على ذلك الزخم السياسي. وتلك أنباء طيبة فيما نمضي الآن قدما نحو التنفيذ.

إن تقرير الفريق (انظر A/70/95) وتقرير الأمين العام (A/70/357) يمثلان معا فرصة فريدة. ونحن الآن بحاجة إلى أن نناقشهما بالتفصيل وإلى العمل بشأن الاقتراحات الواردة في التقريرين. والتقريران يكمل أحدهما الآخر: وهما معا يشكلان وحدة كاملة. وتوضح علاقتهما في تقرير الأمين العام، الذي يركز على الإصلاحات التي يمكن إجراؤها خلال الفترة القصيرة الأمد. وتتطلب الاقتراحات الأخرى منظورا أطول أمدا. وكلاهما هامان بالقدر نفسه. ويتيح لنا التقريران معا أفضل فرصة منذ وقت طويل لتنفيذ التغييرات اللازمة. ونحن مسؤولون عن جعل عمليات الأمم المتحدة للسلام وافية بالغرض المتوخى منها خلال العقود المقبلة. وتضطلع الجمعية العامة ولجانها بدور بالغ الأهمية. ونوافق على أن الوقت حان الآن لوضع إجراء واضح وخريطة طريق لمرحلة المتابعة في الجمعية العامة، ويمكن التعويل على دعمنا فيما نمضي قدما في ظل قيادة الجمعية.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):

إن للبرازيل تاريخا طويلا في عمليات حفظ السلام. ومنذ عام ١٩٤٨، شاركنا في أكثر من ٥٠ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بنشر القوات والشرطة والخبراء العسكريين وأوفدنا أكثر من ٤٦٠٠٠ من ذوي الخوذ الزرق في أربع قارات. وبينت تجربتنا بشكل مباشر قيمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة للمجتمع الدولي للتصدي للتهديدات الماثلة لصون السلام والأمن الدوليين.

تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام“ (A/70/357) يعيد تأكيد النقاط التي أثارها الفريق ويشير إلى المبادرات التي ستضطلع بها الأمانة خلال الفترة المتبقية من ولاية الأمين العام بان كي - مون. ويشير التقرير إلى أن المبادرات المحبذة هي تلك التي، في رأي الأمانة العامة، يتم تنفيذها من دون الحاجة إلى إذن صريح من الدول الأعضاء، ألا وهي المساعي الإدارية الرامية إلى تحسين الأساليب، والتخطيط وكفاءة النظام عموماً.

وفي رأينا ينبغي إعطاء الفرصة لعموم الأعضاء، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة - ٣٤) على وجه الخصوص، للإدلاء بدلوهم في تلك الآراء. وفي نفس الوقت، نشعر بحيبة أمل إذ نشير إلى أن تقرير الأمين العام لا يولي اهتماماً كافياً لتوصية إدارية رئيسية وردت في تقرير الفريق (انظر A/70/95) تؤيدها أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء. وأعني بذلك إنشاء حساب مستقل لتمويل البعثات السياسية الخاصة.

وخلاصة القول، إن تحسين الكفاءة جهد جماعي يعتمد على تعاون جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة. ونحن نتطلع إلى مناقشة جميع جوانب تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والأمين العام في إطار لجنة - ٣٤، واللجنتين الرابعة والخامسة.

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن ابدأ ببيان بشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية هذا الصباح، وأشيد بحضور العديد من أعضاء الفريق في هذه المناقشة الهامة.

لقد كان عمل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام رائعا في طابعه. وقد جاءت مبادرة الأمين العام بعقد الفريق لاستعراض حفظ السلام في الوقت المناسب. فقد ظلت عمليات حفظ السلام أداة حيوية ضمن مجموعة أدوات الأمم المتحدة. وقد أصبح أصحاب الخوذ الزرق

السلام وأنشطة مكافحة الإرهاب. فليس من أدوار بعثات حفظ السلام أداء تلك الأنشطة، وهي غير مجهزة للقيام بذلك. ومن شأن إضفاء الطابع العسكري على عمليات حفظ السلام أن يصرف الأمم المتحدة عن هدفها، وهو تعزيز السلام من خلال الحلول السلمية. ولذلك سيكون من الضروري دراسة كيفية وضع تصور لمهام مكافحة الإرهاب، ليس من الناحية العملية فحسب بل أيضا من نواحيها النظرية وآثارها السياسية. وترى البرازيل أنه ينبغي زيادة التركيز على صلة الترابط بين الأمن والتنمية وآثارها على عمليات حفظ السلام. وبوسع تحقيق التقدم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يساعد على تشجيع السكان المحليين على التزام أكبر وأكثر دواما بتحقيق الاستقرار، وهو بدوره أمر بالغ الأهمية لتهيئة الظروف لإحلال السلام المستدام الذي يمكن من نجاح الانسحاب التدريجي لأية بعثة لحفظ السلام.

وتؤيد البرازيل إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات فيما بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والمساهمة بشرطة قبل تحديد ولايات بعثات حفظ السلام. ويتعين أن تؤخذ تجربة أصدقاء هاتي بعين الاعتبار في ذلك الصدد. ونحن بحاجة إلى التغلب على وهم التعاقب بين حفظ السلام وبناء السلام. وعلى مجلس الأمن، في أقرب مرحلة ممكنة لصياغة أية ولاية، أن ينظر في الأسباب الجذرية للتراع، بما في ذلك أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وأن يدمج أهداف بناء السلام الرئيسية في ولاية البعثة. وفي ذلك السياق، نناشد الجمعية الاضطلاع باستعراض عمليات حفظ السلام بالاقتران مع استعراض هيكل بناء السلام، بهدف زيادة علاقة التأزر بينهما.

ومن المهم جدا أن يناقش عموم الأعضاء توصيات الفريق بطريقة شاملة تحت إشراف الجمعية العامة.

وقد أصدر الأمين العام مؤخرا تقريراً عن توصيات الفريق، معنونا ”مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام:

بصراحة بشأن التدابير العلاجية، وينبغي للمجلس إيلاء هذه الاقتراحات الاعتبار الواجب.

وفي مسألة حماية المدنيين، اقترح الفريق رفع متطلبات الإبلاغ والمساءلة إلى مجلس الأمن. ويحتاج هذا المفهوم إلى مراجعة وتوضيح أكثر، لأنه ليس من الواضح تماماً ما يمكن أن يترتب على ذلك. فالمبادئ الأساسية لحفظ السلام ليست عائقاً أمام ولاية حماية المدنيين. ويصيح مجلس الأمن تلك الولايات، واستخدام القوة في الدفاع عن الولاية جزء لا يتجزأ من المبادئ. وتوفير الموارد بصورة كافية مهم جداً للوفاء بالولايات. وعند إصدار الولايات بمهام تتعلق بالإنفاذ، لا بد من توخي الحذر، لأن مثل هذه العمليات ينبغي أن تكون استثنائية ومبنية على تحديد زمني. وفي ذلك الصدد، يجب إحكام صياغة الولايات للتأكد من التمييز بين حفظ السلام وإنفاذ السلام. ويحتاج مفهوم الدفاع الاستباقي إلى مزيد من التفصيل.

فالنشر السريع والقدرات الاحتياطية تحتاج إلى موارد وإلى ترشيد إجراءات الأمانة العامة، التي يتسبب بعضها في حدوث تأخيرات. وينبغي الاستمرار في تركيز العناية على التعويض وسداد تكاليف القوات كما ينبغي. ويلزم إنشاء آلية دورية لذلك الغرض. ونحن لا نؤيد أن يتحول مفهوم حفظ السلام إلى عمليات لحفظ السلام. ونعتقد أن ذلك سيؤدي إلى الغموض والالتباس.

وسلامة وأمن حفظة السلام تظل الأولوية المطلقة بالنسبة لوفد بلدي. فالقوات الباكستانية العاملة ضمن عمليات حفظ السلام تتمتع بروح عالية ومدربة تدريباً جيداً وتتميز بمهنية عالية. ومن المؤكد إنها لا تحجم عما تكلف به من مهام. إنما النهج الحذر الذي ننادي به ببساطة هو أن تدرس الأمم المتحدة بعناية أثر هذه التغييرات، بما في ذلك فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، على حصانة حفظة السلام التابعين

أهم وأوضح مساهمة للأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين. فقد تكيفوا على مر السنين، مع طبيعة وأبعاد النزاع المتغيرة، وما زالت عملية التغيير تلك مستمرة. ونأمل أن يسير تقرير الفريق (A/70/95) وتقرير الأمين العام بشأن التنفيذ (A/70/357) قدماً بتلك العملية.

ويحدد التقريران مجالات ذات أولوية رئيسية للأمم المتحدة لحفظ السلام، مشفوعة ببرنامج للعمل. وتوفر التوصيات مسارا لجهود إصلاح تمس الحاجة إليها، بما في ذلك تقييم القدرات والتخطيط والقيادة والتدريب، فضلاً عن ولايات أكثر تركيزاً. وسأقدم بإيجاز وجهة نظر باكستان في التقريرين.

فالنبرة العامة للتقريرين تتسم عن حق بتفاؤل وباستشراف المستقبل. ويسعدنا أن نرى العديد من أفكارنا تنعكس في التقريرين. وهي تشمل أهمية التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، وتوفير موارد أفضل لبعثات حفظ السلام، وعملية تشكيل ولاية من مرحلتين وعدم نشر حفظة السلام في عمليات مكافحة الإرهاب. ونحن نعتقد بأنه ينبغي أن تحتفظ مبادئ حفظ السلام بأولويتها. فقد تم بناء صرح حفظ السلام على تلك المبادئ. وينبغي أن يظل التقييد بها هو القاعدة. وقد تم إجراء الإصلاح في الماضي من دون المساس بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وذلك ما ينبغي أن يحدث في المستقبل.

ونحن نوافق على أنه ينبغي أن تكون للعمليات السياسية الأهمية القصوى في منع نشوب النزاعات. ويجب أن تقتزن عمليات حفظ السلام بمسار سياسي واضح وهدف سياسي يتوقف على النجاح في تحقيقه نجاح بعثة حفظ السلام. ويجب دعم زيادة قدرات الأمانة العامة في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة، إذ أن ذلك سيعزز من دورها في منع نشوب النزاعات. ولا يمكن تنفيذ الولايات المعقدة إلا إذا توفرت موارد كافية لعمليات حفظ السلام. وحيث لا تتناسق الولايات والقدرات، ينبغي للأمانة العامة أن تستشير المجلس

الغربية. وبفضل وجودنا في الميدان، فقد اكتسبنا خبرة كبيرة في حفظ السلام على مر السنين، ونحن على استعداد ورغبة لتبادلها.

وقبل أن أتناول الجوانب الأكثر تفصيلاً، أشدد على ضرورة مواصلة الأمم المتحدة ككل، العمل من أجل التصدي للأزمات السياسية. فنحن بحاجة إلى المزيد من المشاركة في الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وللتقرير عن عمليات حفظ السلام، وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968) والدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن جميعها قاسم مشترك وهو: تعزيز الأدوات المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية.

ونعتقد أن ثمة حاجة إلى إعادة تلك الأنشطة إلى الأعمال الأساسية للأمم المتحدة.

ويجب إفساح المجال وإتاحة الموارد الضرورية لمنع نشوب النزاع، وتدابير بناء الثقة وأدوات الوساطة. وفي الوقت نفسه، فإن أدوات البناء تلك تعد أساسية لضمان المصالحة والسلم والأمن الدائمين، وبالتالي يجب أن تحظى بالدعم السياسي والمالي اللازم. ونرى أنه في الوقت الذي تستعرض الأمم المتحدة أدواتها حتى تكون أكثر ملاءمة لغرض التصدي للتحديات، يجب أن تعمل المسارات الثلاثة بالترادف وبطريقة متكاملة ومنسقة، مع تشجيع كل تآزر ممكن.

إن المساهمة الإيطالية في حفظ السلام لا تقتصر على إرسال القوات، إذ يكملها توفير التدريب والسفن البحرية والأصول الجوية والموارد الاستخباراتية، وتكامل بقيادة عسكرية خبيرة. وإيطاليا لا تشارك في الخارج فحسب؛ فهي توفر أيضاً التدريب والتعليم والدعم اللوجستي لعمليات الأمم المتحدة على الأراضي الإيطالية، من خلال قاعدة الأمم المتحدة اللوجستية في برينديزي، وهي أول قاعدة لوجستية

للأمم المتحدة وعلى سلامة وأمن حفظة السلام عندما يصبح حيادهم على المحك.

وفي اعتقادنا أن التقريرين بحاجة إلى دراسة عميقة ومتأنية. ولهذا الغرض، نؤمن بأن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة - ٣٤) هي أنسب هيئة للتداول بشأن هذه المسألة. وكذلك يمكن النظر في فكرة عقد دورة استثنائية للجنة - ٣٤ لمناقشة التفاصيل الدقيقة ووضع خطة للتنفيذ.

ولم تكن باكستان على الدوام من بين أكثر البلدان المساهمة بقوات في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، بل إنها أيضاً على الطليعة في وضع المعايير بشأن هذا الموضوع. وعلى سبيل تعزيز التزامنا الدائم وإعادة تأكيده، شارك رئيس الوزراء نواز شريف في استضافة مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام الشهر الماضي، وأعلن عن مجموعة جديدة من التعهدات بدعم الجهود المستقبلية. وأؤكد للدول الأعضاء بأن قوة التزامنا بحفظ السلام هي بقدر قوة التزامنا بالسلام نفسه. وعلى الرغم من الظروف الصعبة في بلدي، فإننا سنواصل تقديم قوات لحفظ السلام، لأننا نعتبر أن من واجبنا المقدس القيام بذلك. وسوف نستمر في دعم هذه القضية المشتركة.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إيطاليا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأشار الآخرين توجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره (A/70/357) وإلى الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، بقيادة السيد راموس - هورتا، على عمله.

وكما يبرز تقرير الفريق، (انظر A/70/95) فإن التحديات الأمنية على الصعيد العالمي قد تغيرت بصورة كبيرة على مر السنين. ونحن بحاجة إلى تحديد الشراكات وتحديث الأدوات لمواجهة تحديات اليوم. وإيطاليا مصلحة قوية ومباشرة في المساهمة في مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بوصفها مساهماً طليعياً في الخوذات الزرق فيما بين البلدان

الكارينيري، التي تعمل كشرطة عسكرية، قادرة على رصد أي مخالفات والتحقيق فيها.

إن حماية المدنيين تشكل تحدياً متزايداً لبعثات الأمم المتحدة عندما يبقى السياق الأمني مضطرباً وعملية المصالحة هشة. وكمهمة جديدة نسبياً للأمم المتحدة وبعثاتها، يوفر الاستعراض فرصة لتقديم رؤية استراتيجية حول ذلك الموضوع المهم. وبغية تقديم الحماية الفعالة للمدنيين، لا بد من توفر وحدة القصد بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، ينبغي استثمار المزيد من الجهود في دعم المنظمات الإقليمية، وخاصة في القارة الأفريقية، من خلال التدريب والمساعدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تسعى لتحقيق أوجه تآزر أوثق مع الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

هناك بعد ناشئ أود أن أسترعي الانتباه إليه بإيجاز، ويتعلق بما ترى إيطاليا أنه ينبغي عمله لحماية التراث الثقافي في حالات الأزمة، وقد يسهم بشكل كبير في جهود الوقاية والمصالحة التي تقودها الأمم المتحدة. فالبعد الثقافي، الذي تم دمجها بالفعل في بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي، يمكن أن يمثل قدرات مضافة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واستناداً إلى خبرتنا الوطنية، نحن مستعدون للترويج لذلك النهج.

إننا نعيش في أوقات عصيبة ونواجه بتوقعات مشروعة، كما عبر عنها الرأي العام نيابة عن أكثر الشعوب تضرراً، بأنه ينبغي أن يكون المجتمع الدولي قادراً على تنفيذ سياسات شاملة مشفوعة بأدوات فعالة. ويجب أن نرقى إلى مستوى هذا التوقع، مع ضمان مصداقية الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن.

السيدة رودريغز بينيدا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية):
بداية، أتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى ريادته في إطلاق عملية ستشكل نقطة

دائمة لدعم عمليات حفظ السلام، وبدأت في العمل منذ عام ١٩٩٤.

والتدريب عنصر بالغ الأهمية لضمان نجاح البعثات وسمعتها. وإيطاليا لديها سجل حافل في تدريب الكوادر الوطنية لعمليات السلام. واحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين والمنظور الجنساني كلها مكرسة في مناهج التدريب العسكري الوطني. ومنذ عام ٢٠٠٥، فإن مركز الامتياز لوحدة شرطة تثبيت الاستقرار، في فيسترا، الذي يديره الكارينيري (من أجهزة القوات المسلحة الإيطالية - مسؤول عن الشرطة الإقليمية)، بالتعاون مع الولايات المتحدة ودول أفريقية وأوروبية أخرى، يقدم برامج للتدريب وقام بتطوير معايير وإجراءات التشغيل المشتركة لتطبيقها خلال أنشطة الشرطة. وقد أوفد عشرون بلداً بالفعل عناصر لتدريبهم في ذلك المركز.

وإيطاليا مستعدة لزيادة مشاركتها في بناء القدرات، ودعم وحدات الشرطة والوحدات العسكرية للدول الأعضاء الراغبة في المساهمة في بعثات الأمم المتحدة أيضاً. سيكون تركيزنا على التدريب قبل النشر وغيره من القطاعات التي لدى إيطاليا خبرة طويلة فيها، بالتعاون العسكري المدني، ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة وحماية المدنيين. وجميعنا يدرك أهمية التدريب قبل النشر، بالطبع.

وأود التأكيد على دعم إيطاليا الكامل لسياسة عدم التسامح المطلق مع حالات الاعتداء الجنسي. وباعتبارها واحدة من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وأحد الموقعين الأصليين على إعلان كيغالي، أكدت إيطاليا مجدداً التزامها بالعمل على منع الاعتداء، من مستوى مرحلة التدريب التي نعدها، ونشر مزيد من حفظة السلام من الإناث. وإيطاليا يمكنها أيضاً الاعتماد على الوحدات المتخصصة داخل وحدتها. ووحدات

السلام، حيث تم تعيين ميسرين وخارطة الطريق إلى الأمام موجودة بالفعل، نحن لسنا متأكدين تماماً بشأن كيفية المضي قدماً فيما يتعلق بالتقريرين المعروضين على الجمعية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه في كل حيز متاح للنظر في مختلف القضايا التي تناولها كل من التقريرين، يمكننا التوصل إلى الاتفاقات اللازمة للمضي بعمل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قدماً.

ونحن ندرك أهمية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في توفير منتدى للبلدان، مثل بلدي، تنضم من خلاله إلى المناقشة بشأن سبل تحسين عمليات حفظ السلام وزيادة فعاليتها. وندرك أيضاً أهمية المناقشات في اللجنة الرابعة بشأن المسائل السياسية المرتبطة بالبعثات السياسية الخاصة، وفي اللجنة الخامسة بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة.

هذا لا يعني بأننا سنقبل بأي اتفاق، لكننا نأمل أن يكون اتفاقاً يؤدي إلى إصلاحات مهمة، للتوصل إلى رؤية جماعية جديدة فيما يخص المنظمة، وما يجب أن تقوم به الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

إن وفد بلدي مستعد للمشاركة بنشاط للمضي قدماً بأعمال الأمم المتحدة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تولى الأمين العام زمام المبادرة لإطلاق الاستعراض الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام، ونحن اليوم ننظر في مقترحاته على أساس العمل الذي قام به الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، برئاسة السيد راموس هورتا، الذي يسرني أن أشيد به. إن فرنسا تعرب عن امتنانها للأمين العام لاتخاذ هذه المبادرة، وتهنئ الفريق المستقل، والأمانة العامة على تحقيق هذا الانجاز الكبير، رغم ضيق الوقت. واسمحوا لي أن أبدي ثلاث ملاحظات.

الانطلاق للعمل الذي يتعين القيام به في الأشهر المقبلة. وأعرب كذلك عن شكري للأمين العام على بيانه.

كما ذكرنا في مناسبات أخرى، ترحب غواتيمالا بالعديد من التوصيات التي اقترحتها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في تقريره (انظر A/70/95) بشأن تحديث تلك العمليات. وأحطنا علماً بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357). ونأمل أن يتسنى لنا مناقشة التوصيات والمقترحات الواردة في كلا التقريرين وتنفيذها؛ ونرى أنهما يتكاملان، وبالتالي ينبغي النظر فيهما ككل.

نحيط علماً بالاختلافات بين التقريرين، ونأمل أن يكون هناك حوار موضوعي حول كل القضايا، خاصة ما يتعلق بالشراكات الإقليمية، والنهج الإبداعية لتخطيط عمليات حفظ السلام وقيادتها، والتركيز على أرض الواقع وإشراك الأفراد، وإنشاء صندوق مستقل لتمويل البعثات السياسية الخاصة. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري مناقشة مسألة المصطلحات المقبولة لدى جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك تعريف عملية السلام.

علينا جميعاً أن نتصدى للتحديات الأساسية التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم. ونحن ندرك أن حفظ السلام ليس غاية في حد ذاته، فهو بالأحرى عملية. يجب أن نضع كل مراحل النزاع في الاعتبار، لأن نهاية نزاع ما لا تعني إحلال السلام. بالضرورة. وعملية الاستعراض توفر فرصة أيضاً للحد من التشرذم الواضح في أنشطة هيئات الأمم المتحدة المختلفة المناط بها ولايات السلام والأمن.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تحقيق مزيد من التنسيق والترابط مع عمليات الاستعراض الأخرى التي ستجرى هذا العام. ونرجو أن يكون هناك تنسيق أفضل بين البرامج الثلاثة. وعلى خلاف ما جرى في عملية استعراض بنية الأمم المتحدة لحفظ

ونعتقد أنه من المهم تعزيز مساءلة رؤساء البعثات. وستواصل فرنسا ضمان توجيه هذا المبدأ لعملية صنع القرار داخل المجلس، لا سيما عند صياغة ولايات متماسكة ومتسلسلة ومحددة الأهداف. وتشكل مبادئ الشراكة والتنسيق أيضاً، أموراً يسترشد بها عمل الأمم المتحدة. وينبغي تعزيز الشراكة مع المنظمات الإقليمية، على أساس الفصل الثامن. وينبغي أن يتيح مبدأ التنسيق لمختلف صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها في الميدان، العمل معاً بشكل أكثر فعالية.

ثالثاً، يتمثل شغلنا الشاغل، في نهاية المطاف، في أن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية واستباقية في الميدان، كما أشار إلى ذلك الأمين العام للتو. ويمكن تحقيق حتمية الكفاءة هذه بسرعة، من خلال إعادة تنظيم بسيطة وغير مكلفة، ومن خلال اتخاذ تدابير إصلاح إجرائية. يتجلى أولها، وفق روح التقرير المعروض علينا، في تمكين الأطراف الفاعلة في الميدان، وجعلها خاضعة للمساءلة، وتكثيف الإجراءات لإتاحة المرونة اللازمة. ويجب توفير الكفاءات والقدرات في المقر، وفي الميدان، ونحن نعول على تعبئة الأمانة العامة فيما يتعلق بهذا الموضوع. وبنفس الروح، لا بد من استعراض الإجراءات الداخلية للأمانة العامة بدقة. وتعتبر بعض القواعد المتعلقة بتوظيف الموظفين المدنيين مرهقة وبطيئة للغاية. وبالمثل، ينبغي تحسين بعض القواعد التي تسمح بتوفير الدعم والمعدات للقوات، لكي تكون أكثر استجابة.

أخيراً، وكما ذكر الأمين العام، وكما هو مبين في التقرير (A/70/357)، يجب علينا حماية أمن موظفي عمليات حفظ السلام، ويبدأ ذلك بالإدارة الأفضل لشؤون الرعاية الصحية في العمليات. ويجب وضع إطار أفضل للإشراف والمساءلة. وهناك أولويات أخرى يمكننا أن نشير إليها، مثل استخدام التكنولوجيات الجديدة وتعزيز القدرات الاستخباراتية، التي تؤدي أيضاً إلى تحسينات هامة في عمليات حفظ السلام.

أولاً، نؤيد الإطار المفاهيمي الذي اقترحه الأمين العام. وتوافق فرنسا بأنه ينبغي إعطاء الأولوية للسعي لإبرام اتفاقات سياسية، من أجل التوصل إلى حلول دائمة للأزمات. وهذا بالذات مبرر وجود عمليات حفظ السلام. وبالمثل، ترحب فرنسا بالاعتراف بحماية المدنيين وحقوق الإنسان كهدف أساسي في مجال حفظ السلام. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد مبادرة حقوق الإنسان أولاً، وعزم الأمين العام تعزيز الانخراط الفعال والمبكر للأمم المتحدة في الأماكن التي يتعرض فيها المدنيون للتهديد.

ويتطلب هذان المطلبان عمليات حفظ سلام دينامية، تقوم بمهامها، وأحياناً، عند الاقتضاء، عمليات حفظ سلام قوية. ونحن نعتقد بأن الأمين العام قد توصل إلى التوازن السليم في هذا الصدد. ولا يمكن لعملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فرض حلول بالقوة، بل يجب أن تعرف كيف تستخدم القوة لدعم البحث عن حلول سياسية، وضرورة حماية المدنيين عندما تتطلب الظروف ذلك.

وتتعلق نقطتي الثانية بدعم فرنسا لمبادئ رئيسية على غرار التدابير الفورية التي حددها الأمين العام، كدليل موجه لعمل الأمم المتحدة في حالات الأزمات. وأولاً وقبل كل شيء، هناك مبدأ القدوة. فقوات الخوذ الزرق تجسد قيم ميثاق الأمم المتحدة وضميرنا المشترك. إنها تخدم الشعوب. وتعد في هذا الصدد، حالات الاعتداء الجنسي التي حدثت مؤخراً، أموراً غير مقبولة. إن فرنسا تدعم مقترحات الأمين العام المتعلقة بزيادة تعزيز سياسة عدم التسامح المطبقة على الخوذ الزرق وضمان تطبيق نفس المبدأ على قواتنا الوطنية عندما تكون في الخارج.

ويجب علينا أيضاً دعم مبدأ المساءلة. ويجب تطبيقه على جميع المستويات، من المستوى المحلي للعمليات الميدانية، إلى المستوى الاستراتيجي للقرارات التي يتخذها مجلس الأمن.

الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، برئاسة السيد راموس هورتا، فضلا عن تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق.

إننا واثقون من أن التقرير سيوفر أساسا وتوجيها قوين، لزيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولتعزيز التأزر بين جميع عناصر الأمم المتحدة المعنية بحفظ السلام. وأود أن أؤكد مجددا على وجه الخصوص النقاط التالية التي أثارها كرواتيا على أعلى مستوى في وقت سابق من هذا الشهر. وينبغي ضمان القدرة على الانتشار السريع بكفاءة.

ينبغي أن تكون الولايات واضحة ودقيقة وواقعية. وينبغي تصميمها لتلائم ظروف معينة في سياق معين. ويجب تفادي أي غموض فيما يخص المهام التي ينبغي إنجازها.

إن إدخال المزيد من الوضوح على الولايات، يمثل وسيلة لتحسين نتائجها. ويجب أن تركز الولايات على حماية المدنيين، والفئات الأكثر ضعفا في الصراعات، وهي النساء والأطفال وكبار السن. وفي رأينا، تشكل حماية المدنيين إحدى الأبعاد الأساسية لحفظ السلام، وغالبا ما تكون حاسمة لنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولشرعيتها. ويجب أن تكون الإخفاقات، والنجاحات التي تحققت في الماضي، بمثابة دروس للمستقبل. وما حدث في سربرينيتشا منذ عشرين عاما هو مثال مؤثر، يجب ألا يتكرر تحت أي ظرف من الظروف.

إننا نؤكد ضرورة المشاركة الفعالة والحقيقية للمرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وعمليات السلام، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة دورها في مجال صنع القرار في جميع المجالات. وعلينا جميعا أن نضاعف جهودنا لتعميم الجوانب الجنسانية في عمليات السلام. ويتعين أن يشكل تعزيز احترام حقوق الإنسان أيضا، جزءا أساسيا من منع نشوب الصراعات وحفظ السلام، وعلى هذا النحو، ينبغي إدراجه في الولايات. ويجب أن تتمثل إحدى أولوياتنا في منع أعمال العنف الجنسي

وستواصل فرنسا المشاركة في عمليات الأمم المتحدة للسلام ودعمها، والانخراط بشكل كامل لتعزيز فعاليتها.

السيد درويناك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة.

إن كرواتيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وسأقدم بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. أولا، نشكر ونثني على الأمين العام على تقريره (A/70/357) حول مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهو تقرير مناسب للغاية من حيث التوقيت، ليس فقط لأنه يصدر ونحن نحتفل بالذكرى السبعين لمنظمتنا، بل لأنه يأتي في الوقت الذي نواجه فيه تحديات غير مسبقة، تتمثل في المزيد من الصراعات المسلحة، والإرهاب والتطرف العنيف، ونزوح أكثر من ٦٠ مليون لاجئ ومشرّد داخلي، إلى جانب مشكل الهجرة والأزمات الإنسانية.

لقد ساعدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ سنوات عديدة، على صون السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم. وكرواتيا شاهدة على ذلك. ففي بداية التسعينات، كانت كرواتيا مسرحا لإحدى أكبر عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في التاريخ. واستخلصت دروسا مهمة خلال تلك الفترة، ويجب أن تظل راسخة في أذهاننا، خصوصا فيما يتعلق بوضوح الولايات ووسائل تنفيذها.

واليوم، مع تزايد تعقيد التحديات التي يواجهها النظام الدولي، تعد عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة مهمة لتحقيق السلام والاستقرار الدوليين أكثر من أي وقت مضى. وهناك حاجة إلى تحليل شامل ودقيق، من أجل مساعدة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على التكيف مع واقع عالم تسوده العولمة والخصوصيات الإقليمية. ولهذا السبب، ترحب كرواتيا بقوة ونثني على العمل الممتاز الذي قام به

في الختام، إسمحوا لي أن أقول إن فعالية عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة هي مسؤولية جميع الدول الأعضاء. وباسم كرواتيا، يمكنني أنؤكد مجددا استعدادنا وتصميمنا على الاستمرار في المساهمة الفعالة في جعل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أكثر فعالية وكفاءة. وقد شاركت كرواتيا مؤخرا في مؤتمر قمة حفظ السلام الذي استضافه الرئيس أوباما، حيث أعلننا عن إسهام جديد في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي لا تزال ملتزمين بها.

وأخيرا، دعوني أكرر عبارات الامتنان للأمين العام على قيادته في مجال إعداد الأمم المتحدة لمواجهة تحديات المستقبل.

السيد مينيلو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): إن قبرص تؤيد البيان الذي ألقى في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف ما يلي بصفتنا الوطنية.

إننا نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (A/70/357)، ولأعضاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، برئاسة السيد جوزيه راموس هورتا، على عملهم القيم جدا، والطريقة الشاملة والشفافة، التي أنجزوا مهمتهم من خلالها.

استقبلت قبرص بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، منذ أكثر من ٥٠ عاما. ولذلك، لدينا خبرة مباشرة فيما يخص الطبيعة المتطورة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وندرك أيضا واقع أنه فيما يخص كل بعد من أبعاد عمل المنظمة، ينبغي مواءمة عمليات حفظ السلام مع التحديات المعاصرة، من أجل الاستجابة بفعالية للاحتياجات الحالية، مع التمسك بأغراضها كما حددها ميثاق الأمم المتحدة. ومن هذه الزاوية، نود التفكير في العديد من الجوانب التي تم تحديدها، وأدرجت في التقرير، والتي ينبغي أن تشكل في رأينا، العناصر الأساسية لعمليات حفظ السلام الفعالة.

والجنساني. ونحن قلقون بشكل خاص جراء الاتهامات المتعلقة بالاستغلال الجنسي وسوء المعاملة، التي وجهت للعديد من قوات حفظ السلام. ولا بد من الإشارة بوضوح إلى أن مثل هذا السلوك غير مقبول، وبأنه يجب التحقيق في تلك الحالات بدقة وسرعة، وضرورة التنديد علنا بتلك الأعمال، ومساءلة مرتكبيها. إن موظفي الأمم المتحدة موجودون في الميدان، لتوفير الحماية والمساعدة، ويجب إدانة أي إساءة استخدام لهذا الدور النبيل بشكل لا لبس فيه.

وينبغي أن نستمر في التركيز على الصلة بين الأمن والتنمية باستمرار. وبمجرد احتواء الصراع، وبدء عمل بعثة حفظ السلام فعليا، يجب أن يقترن حفظ السلام، بجهود لإحداث التنمية، تكون مناسبة من حيث التوقيت، ومحددة بشكل واضح. وفي هذا السياق، نرى صلة واضحة بين تقرير الأمين العام (A/70/357) وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار A/70/1)، وكذلك عمليات الاستعراض الأخرى. ونحن نعتقد بأن عمليات حفظ السلام، وهيكل بناء السلام، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ستقدم كلها التوصيات الاستراتيجية والتشغيلية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار معا لإحداث التآزر البناء.

إن عمليات السلام تشمل اليوم مجموعة من العمليات الجارية في جميع مراحل دورة الصراع، بما في ذلك الوقاية، وحفظ السلام، وصنع السلام وبناء السلام، والأدوار المتعلقة بالتعمير والتنمية. وثمة صلة واضحة بين كل تلك الأدوار، وتستدعي كلها اهتمامنا. ومع ذلك، فإننا نرحب بدعوة الأمين العام التي بحث من خلالها على وضع الوقاية والوساطة في صلب جهود السلام والأمن الدوليين، وتعزيز أدوات الأمم المتحدة لمنع وقوع الأزمات والتوسط فيها، من أجل المساعدة على القيام باستجابات أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة فيما يخص الصراعات.

المستوى المعني بعمليات السلام، الحاضر بيننا اليوم، وأعضاء الفريق الآخرين على تقريرهم الممتاز (انظر A/70/95).

لقد ناقش قادة أكثر من ٥٠ دولة ومنظمة قبل أسبوعين، بما في ذلك بلدي، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في الأمم المتحدة، برئاسة رئيس الولايات المتحدة أوباما. وأملتي أن يتيح الزخم الذي ولده مؤتمر قمة القادة بشأن هذه المسألة، دفعة قوية لمناقشاتنا الحكومية الدولية المقبلة، بشأن التقريرين المتعلقين بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والمعروضين علينا اليوم. وقبل مناقشة التقارير، إسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

شكلت عمليات حفظ السلام جزء لا يتجزأ من أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بإحلال السلام، وإرساء الأمن، رغم أن ذلك غير منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وبسبب نتائجها الممتازة، والتوقعات العالية المنشودة منها، فقد تم توسيع نطاق أدوارها ومسؤولياتها. وفي الواقع، فقد تضاعف عدد حفظة السلام على مدى العقد الماضي، من ٦٥ ٠٠٠ فرد إلى ١٢٣ ٠٠٠ فرد. وارتفعت كذلك ميزانية حفظ السلام. وقد بلغت حوالي ٤ بلايين دولار في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ وارتفعت الميزانية بعد عشر سنوات إلى مستوى قياسي بلغ ٨,٥ بليون دولار. وفي حين أنه يمكننا الاعتراف بالعمل الممتاز الذي تقوم به عمليات حفظ السلام في صون السلم والأمن الدوليين في أماكن مثل كمبوديا وتيمور - ليشتي، فإن التحدي الذي نواجهه اليوم يتمثل في كيفية جعل عمليات حفظ السلام مستدامة، في ظل محدودية الموارد المالية والبشرية المتاحة.

وقبل خمسة عشر عاما، شاركنا جميعا في وضع الصيغة النهائية للاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام، المعروف بتقرير الإبراهيمي. وقد شاركت شخصيا في ذلك الاستعراض. وأعتقد أن أهم جملة في التقرير هي تلك التي تقول، "يبدو أن

أولا، إننا نوافق تماما على ما ورد في التقرير، بخصوص ضرورة أن تشكل التسويات السياسية، الهدف الأساسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واعتماد هذه الحلول السياسية للتزاعات في نهاية المطاف على شعب البلد وقادته. إن دور الأمم المتحدة يتمثل، كما جاء في التقرير أيضا، في مساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاقات سياسية مستدامة. فلنؤكد، في هذا الصدد، بأنه ينبغي للأمم المتحدة عند قيامها بهذا الدور، أن تكون محايدة ولكن ليس عاجزة، وأن الحياد ليس مرادفا لأن تكون على مسافة واحدة من الميثاق والقرارات، من جهة، وحالة عدم الشرعية من جهة أخرى. وفي نفس السياق، نعتبر بأن الولايات المتتابعة تشكل مفهوما مبتكرا، يمكن أن يعزز تعديل عمليات السلام، بدون تجاوز الأولوية السياسية أو المبالغة في التأكيد على الاعتبارات المنهجية.

ثانيا، تتفق قبرص تماما بأنه يتعين وضع حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة في عمليات السلام، فضلا عن الدور الإنساني لعمليات حفظ السلام، في صميم عمليات السلام والخطط الأمنية. ويجب مضاعفة الجهود، فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية، وزيادة الموارد في مجال الحقيقة والمصالحة، بغية اكتشاف وكشف أخطاء الماضي.

في الختام، إسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للأمين العام على جهوده، وأؤكد له دعمنا لعمليات أمم متحدة أكثر تناسقا وشفافية وفعالية.

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لقيادة الرئيس في عقده هذه الجلسة المناسبة من حيث التوقيت، اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره (A/70/357) وإحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم. وأعرب عن امتناني أيضا للسيد جوزيه راموس هورتا، رئيس الفريق المستقل الرفيع

ونحن بحاجة أيضا إلى تعزيز مواردنا البشرية. وعلى الرغم من أن الموظفين الأكفاء هم من العناصر الضرورية لعمليات حفظ السلام الحالية، فإننا، في كثير من الأحيان، نواجه صعوبة في تلبية هذا الشرط. وهناك حاجة ملحة لزيادة عدد الموظفين المؤهلين. إن التدريب أداة لا غنى عنها من أجل إيجاد حفظة سلام مؤهلين. ويرحب التقريران بمبادرات بناء القدرات عن طريق ما يسمى بترتيبات الشراكة الثلاثية بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان الأخرى ذات القدرات المحددة. وأطلقت إدارة الدعم الميداني بالتعاون مع اليابان مشروعاً ريادياً للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات، حيث تبرعت اليابان بمبلغ ٤٠ مليون دولار تقريبا لتمويل المشروع والمدرسين. وفي أيلول/سبتمبر، بدأ المشروع بعملية تدبير تجريبية في كينيا؛ وسيستع ذلك في السنة القادمة تدريب كامل النطاق.

وقبل الختام، يؤسفني أن أتناول أحد الجوانب السلبية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن الادعاءات التي طفت مؤخرا بشأن ارتكاب أفراد حفظة السلام الاستغلال والانتهاك الجنسيين المستنكرين، لا سيما الادعاءات الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، قد أضرت بتراهة المنظمة ومصداقيتها. وتتمثل الأنباء السيئة في أن هذه ليست الحالة الوحيدة ولا هي المرة الأولى. ويلطخ سوء السلوك غير المقبول هذا الإسهامات النبيلة لما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام المنتشرين اليوم. ومن الضروري اتخاذ إجراءات ملموسة وصارمة ضد هذا السلوك غير المقبول. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد اليابان بشدة سياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح المطلق وتدعو إلى التنفيذ الفوري للتدابير الموصى بها في تقريره.

وأخيرا، أود أن أشير إلى نقطة واحدة بشأن مسائل الميزانية المتعلقة بجميع فئات عمليات الأمم المتحدة لحفظ

القوة وحدها لا يمكن أن تخلق السلام؛ وقصارها أن توجد مساحة يمكن في إطارها بناء السلام” (A/55/305، الصفحة IX). إن الدور الرئيسي للعمليات العسكرية هو إفساح المجال أمام العملية السياسية لتعمل على تحقيق سلام قابل للاستمرار.

ويجب علينا إجراء استعراض شامل لعمليات حفظ السلام، يتناول حاجة كل بعثة على أساس هذا المعيار. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون البعثات العسكرية التي تم نشرها منذ فترة طويلة محل بحث. وأود أن أشير إلى أن ٦ من بعثات حفظ السلام الـ ١٦ الحالية، لديها قوات العسكرية تم نشرها منذ أكثر من عقد من الزمن؛ وثلاثة من هذه البعثات لديها قوات تم نشرها منذ ما يزيد على ثلاثة عقود. ونحن جميعا نعرف ما هي تلك البعثات. ألم تكفي هذه السنوات العديدة من الوجود العسكري لإعطاء الزعماء السياسيين للأطراف المشاركة في تلك النزاعات، المجال لبناء السلام؟ إن لم تكن كافية، إذا، كم سنة أخرى يتعين على حفظة السلام مواصلة عملهم؟ وينبغي لنا التحقق باستمرار في ما إذا كان التشكيل الحالي لبعثات حفظ السلام وأدوات الأمم المتحدة الأخرى للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، هي أكثر الوسائل فعالية لتحقيق سلام مستدام.

ويحث التقريران المعروضان علينا اليوم، على أن تكون كل بعثة أكثر تكيفا مع الحالة والاحتياجات في الميدان. وتحقيقا لهذه الغاية، نحن بحاجة إلى كفالة أن يتم إعداد ولاية البعثة وفقا للواقع على الأرض وأن تستجيب للحالة الميدانية المتغيرة. وينبغي أن يستمر الأمين العام في مراقبة التطورات على أرض الواقع عن كثب، وأن يقدم إلى مجلس الأمن، توصيات واقعية وفي إطار زمني ملائم. وينبغي لمجلس الأمن أن يستعرض ولاية كل بعثة في الوقت المناسب لضمان فعالية أنشطة البعثة. وينبغي تجنب تجديد ولايات البعثات تجديدا تلقائيا، كما ينبغي القيام باستعراض شامل لولايات البعثات المطولة.

نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (A/70/357) عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام، الذي تناول الكثير من توصيات العمل الممتاز الذي قام به الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. ونرى أن التقرير متوازن وعملي وبناء. وإذ نمضي قدماً، نود في هذا الصدد، تسليط الضوء على ثلاثة جوانب.

أولاً، نرحب أيما ترحيب بالتركيز على دورة النزاع بأكملها عند تخطيط عمليات السلام وتنفيذها. ولا ينبغي تصميم العمليات لحفظ السلام فحسب، بل أيضاً لتيسير بناء السلام بعد انتهاء النزاعات، من أجل المساعدة على منع نشوب النزاعات أو الانتكاس إليها، والمساعدة على إحراز تقدم نحو تحقيق السلام الدائم والتنمية. كما يتعين توفير الموارد الكافية لأنشطة بناء السلام لكي تعمل بفعالية. ونحن نؤيد مفهوم استمرار عمليات حفظ السلام، ومن ثم الابتعاد عن التمييز المصطنع المتزايد بين عمليات حفظ السلام التقليدية والبعثات السياسية الخاصة.

ثانياً، من الأهمية بمكان إدراج المنظور الجنساني والنتائج التي سيخلص إليها استعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في جميع جوانب عمليات الأمم المتحدة للسلام، في جميع مراحل دورة حياة البعثة وفي جميع المهام الصادر بها تكليف. وللأسف، لا يزال أمامنا طريق طويل لتحقيق ذلك الهدف، ولكن ومع ذلك فإننا نرحب بعزم الأمين العام على زيادة المساءلة واستئصال الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي من بين صفوف موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

ثالثاً، إن إقامة شراكات عالمية وإقليمية هي أمر أساسي بالنسبة لفعالية الالتزامات بالسلام والأمن الدوليين. وكما يُبين التاريخ الحديث، لا سيما في أفريقيا، فإن القوات الإقليمية غالباً ما تكون الأسرع على الانتشار والأقدر على العمل بسرعة وحزم. وقد أدى الاتحاد الأفريقي دوراً ريادياً

السلام، بما في ذلك عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وعلى الرغم من أن هذين التقريرين يتضمنان العديد من المبادرات الهامة، فإننا نشعر بالقلق إزاء الآثار المحتملة من حيث التكاليف. وكل دولار ينفق في الأمم المتحدة، يأتي من دافعي الضرائب في الدول الأعضاء. لذلك، نحث الأمانة العامة على استيعاب أية إضافات، إلى أقصى حد ممكن، في حدود الموارد المتاحة.

ووفقاً للنقاط التي أثارها اليوم، فإن وفد بلدي سيسهم بشكل استباقي في المناقشات اللاحقة بشأن التوصيات الواردة في التقريرين، في الهيئات ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنتين الرابعة والخامسة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري لكل الموظفين الميدانيين العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن أقدم أحر التعازي للأفراد الذين قدموا أسمى التضحيات.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السويد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ترحب السويد ترحيباً حاراً بالفرصة التي أتاحت لها لمناقشة استعراض عمليات الأمم المتحدة للسلام الذي جاء في الوقت المناسب. فقد وضع خطوات هامة، ليس نحو تعزيز إمكانيات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، وإنما أيضاً نحو إصلاح استجابات الأمم المتحدة للتحديات التي تواجه السلام والأمن ككل. وقد أدى ذلك الاستعراض، بالإضافة إلى استعراض هيكل بناء السلام والدراسة العالمية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى توليد زخم حقيقي نحو الإصلاح، وهي فرصة ينبغي عدم تفويتها.

نفسه يعترف بأن معظم الصراعات اليوم أصبحت أكثر تعقيدا وأقل قابلية من ذي قبل للحل السياسي. ويحث التقرير على أن تتخلى عمليات حفظ السلام عن ثقافة السيارات الرباعية الدفع البيضاء والمدركات والتركيز أكثر على الإنسان والاستعاضة عنها بوجه أكثر إنسانية يعطي الأولوية للتفاعل الوثيق مع السكان المحليين لفهم شواغلهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم فهماً أفضل. وفي نفس الوقت، ومع ذلك، يؤكد التقرير أن ٩٠ في المائة من البعثات السياسية وثلثي عمليات حفظ السلام منتشرة في حالات ذات مخاطر عالية وحيث لا تزال الصراعات مستمرة وهناك شواغل أمنية خطيرة لدى الموظفين.

ويرى التقرير أن الوقاية والوساطة تؤديان دوراً رئيسياً، مع التركيز على الدبلوماسية الوقائية التي تعمل في الخفاء إذ إنها سرية بطابعها ولا يُعزى الفضل لها إن نجحت. وفي نفس الوقت، يؤكد التقرير على أنه تحديداً لأن هذه الوساطة والدبلوماسية الوقائية سرية وهادئة فإنها لا تجذب اهتمام الجهات المانحة وتعاني من نقص مزمن في الميزانية.

يتفق التقرير مع الرأي القائل بأنه يجب على عمليات حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني الالتزام بمواصلة حوار مفتوح مع جميع الأطراف في الصراع، مع الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء، وينبغي لهم استكشاف جميع بدائل العنف. ومع ذلك، فإنه يشير إلى أنه يمكن أحيانا أن تصبح بعض عمليات حفظ السلام المكلفة بولايات استثنائية، هي نفسها طرفا في الصراع ولذلك آثار خطيرة على حياد المنظمة ومهامها الإنسانية. وهناك العديد من الأمثلة من قبيل تلك التي تسلط الضوء على التعقيد البالغ لعمليات السلام. يبذل تقرير الأمين العام (A/70/357) جهداً هاماً لتناول الجوانب التشغيلية لتقرير الفريق وجعلها سياسات ملموسة، على الرغم من أنه لا يتبع دائما توصيات الفريق،

في شق الطريق لوضع القوة الأفريقية الاحتياطية موضع التنفيذ بشكل كامل. إن السويد بالفعل داعم رئيسي لجهود بناء المؤسسات والقدرات في إطار الاتحاد الأفريقي، وتظل ملتزمة التزاماً كاملاً بتيسير المزيد من التكامل بين قدرات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، يجب أن نكون واقعيين فيما يتعلق بالتحديات المقبلة، ولكن طموحين في استجاباتنا، حيث تقع علينا جميعاً مسؤولية الإشراف على العملية إلى نهايتها. ويتسم الدور القيادي للأمين العام في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، التي تدخل ضمن نطاق اختصاصه، بأهمية بالغة، ولكن نود أيضاً أن ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأن تغتنم هذه الفرصة من أجل إصلاح هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة في جميع المنتديات المعنية، وجعله مناسباً لمواجهة التحديات الأمنية في الحاضر والمستقبل. والسويد على استعداد للقيام بدورها في ذلك.

السيد تورو - كارنيفالي (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

(تكلم بالإسبانية): إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ونحن ممتنون للغاية على عقد جلسة اليوم لمناقشة التقريرين المعروضين علينا.

ويوفر لنا تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر A/70/95) - "تقرير الطفلة نياحات" - فرصة للتفكير المتأن في مستقبل هيكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع أن التقرير يقدم توصيات محددة بشأن الطريقة التي يمكن بها إصلاح وتحسين عمل المنظمة، فإن أكبر مساهماته تكمن في أنه وثق التعقيدات والتحديات والتناقضات، التي تواجه أي برنامج للإصلاح في هذا المجال. وفيما يتعلق ببعض الأمثلة الملموسة على هذه التحديات، يؤكد التقرير على أهمية إعطاء الأولوية للحلول السياسية في تصميم ونشر عمليات حفظ السلام، ولكن في الوقت

التوصية الواضحة والمقنعة للفريق المستقل الرفيع المستوى باعتماد إجراءات لإنشاء حساب منفصل خاص للبعثات السياسية الخاصة فوراً، ونأسف لأن الأمين العام لم يؤكد على ذلك الاقتراح بالقدر الكافي في تقريره (A/70/357).

وفي جهودنا الجماعية، علينا أن نعترف بالأهمية المتزايدة للدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية النزاعات، وأن نقر أيضاً بالأهمية - التي أكدها الفريق المستقل والأمين العام - للوقاية وتوفير الوساطة وتغليب الحلول السياسية على العسكرية، وهي من الركائز التاريخية للسياسة الخارجية للمكسيك. وترى المكسيك أنه ينبغي للجمعية العامة واللجنتين الرابعة والخامسة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن يؤديوا دوراً رئيسياً في مناقشة كل المقترحات المقدمة في إطار الجهود الرامية إلى تعريف أي عملية للتنفيذ.

ونعتقد أن الحلول الإبداعية التي أشارت إليها الأمانة العامة ينبغي ألا تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة، على سبيل المثال، توصية الفريق المستقل أولاً تشمل ولايات عمليات حفظ السلام أنشطة لمكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن نسمح بأن تظل النزاعات الحالية عنصر تدمير، أو أن تظل النزاعات السابقة برأسها مرة أخرى ليتجدد معها العنف. وبالنسبة لوفدي، ما من استثمار أفضل من الاستثمار في سلام وأمن مجتمعاتنا. علينا جميعاً مسؤولية عالمية.

وفي إطار مناقشتنا، ونحن نعكف على تحليل مستقبل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، لا بد أن نتخذ كل التدابير الممكنة لمنع تكرار الاعتداءات الجنسية التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة وتقديم كل من ارتكبها للعدالة. ولا يمكن أن يكون وجه الأمم المتحدة الأكثر وضوحاً في كل أنحاء العالم ساتراً تتخفى وراءه تلك الأقلية. يجب أن تكون المساءلة حتمية، وليس مجرد أماني أو هدف نصبو إليه.

ويضيف أحيانا عناصر الجديدة. وكلا التقريرين هامين، وينبغي النظر فيهما بعناية. ومن الخطأ الفادح أن تعطي أسبقية لأحد التقريرين على الآخر باعتباره المصدر الوحيد لعمليات التفاوض الحكومية الدولية. ولدى كليهما الكثير ليسهم به.

لقد جرى عمل تقرير الفريق الرفيع المستوى بشفافية، وكان ثمرة مشاورات إقليمية الواسعة النطاق، ولكن شرعيته وشرعية تقرير الأمين العام تعتمدان على مقررات ستعتمدها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي الهيئة الوحيدة المكلفة بوضع السياسات والمبادئ التي تحكم هذه العمليات، واللجان الأخرى ذات الصلة التابعة للجمعية العامة.

السيد ألداي غونثالث (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

إن وفد بلدي ممتن لعقد هذه الجلسة لمناقشة تقرير الأمين العام مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/357). لقد وفرت لنا توصيات الأمين العام والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي يقوده بمهارة السيد جوزيه راموس - هورتا، جنباً إلى جنب مع الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، فرصة فريدة للتفكير في الدور الذي نؤمن بأنه ينبغي للأمم المتحدة تأديته في العلاقات الدولية في المستقبل. ترى المكسيك أنه اختبار لإرادة الدول الأعضاء والتزامها بإيجاد حلول للمشاكل المتعددة الأبعاد التي نواجهها، وصياغة وتنفيذ الحلول للمسائل السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان.

والعالم يطالب بصورة متزايدة بضرورة زيادة عدد الموظفين في عملياتنا لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ونحن كدول أعضاء لا نستطيع الموافقة على تزويد المنظمة بكل الموارد التي تحتاجها للاضطلاع بولايتها. ونعتقد أن عمليات حفظ السلام لكي تكون فعالة وكفؤة في المستقبل، لا يمكن أن تظل رهناً بتخصيص موارد لا يمكن التنبؤ بها. ولذلك، نحث على اتخاذ خطوات فورية لتحسين الوضع. ونؤيد بشدة

ترى بنغلاديش أن تقرير الفريق الرفيع المستوى بالغ الأهمية. فقد قدم الأمين العام خارطة طريق عملية لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. ونود أن نرى تنفيذاً كاملاً وفعالاً لتلك التوصيات بطريقة شفافة من خلال إشراك لجان الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة على النحو الواجب.

في ٢٨ أيلول/سبتمبر، فإن دولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وبصفتها المضيف لقمة القادة لعام ٢٠١٥ المعنية بعمليات الأمم المتحدة للسلام، قد أكدت على التزام بنغلاديش القوي والثابت بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وسندعم الجهود الرامية إلى إنفاذ توصيات الفريق الرفيع المستوى. ونحن مستعدون لمواصلة المشاركة فيما يتعلق بالأفكار البناءة التي ضمنتها الأمين العام في تقريره. ونود أيضاً أن نحث على إشراك جميع البلدان المساهمة بقوات وعناصر شرطة في المناقشات والمشاورات أثناء عملية التنفيذ.

ونكرر دعمنا الكامل للجهود لتعزيز قدرات الأمم المتحدة من خلال توفير حفظة سلام على مستوى عال من التدريب والتجهيز لتنفيذ المهام المكلفين بها. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الجمعية أن بنغلاديش لديها مركز مجهز على أعلى مستوى في الموقع لعمليات دعم السلام والتدريب، ويسمى معهد بنغلاديش للتدريب على عمليات دعم السلام. ونعمل على تطويره كمركز امتياز لتدريب حفظة السلام، وخاصة من الإناث. ومواكبة للطابع المتطور لعمليات حفظ السلام، تقوم بنغلاديش باستمرار بتحديث قدرات انتشارها. وقد أثبتنا القدرة على الاستجابة لاحتياجات البعثات في دول النزاع عالية المخاطر في وقت قصير جداً. ففي مالي وشرق الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى، كانت بنغلاديش هي الأسرع في نشر قوات تحت الحوذ الزرق. ونحن نهدف إلى تعزيز حماية المدنيين وإدماج المنظور الجنساني وحقوق الإنسان، إلى

ومن الأساسي لموظفي الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين أن يتصرفوا بطريقة تتسق مع قيم المنظمة وأن تضطلع كل الدول المساهمة بأفراد في عمليات الأمم المتحدة بمسؤولياتها في هذا الشأن.

وينبغي أن تساعدنا الممارسة التي نشرع فيها اليوم على تحديد واضح لخارطة الطريق التي تمكننا من تعزيز أداء المنظمة ودورها في معالجة التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين حتى يتسنى لنا إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ووفد المكسيك سيواصل المشاركة على نحو بناء في عملية الاستعراض وفي المجالات الأخرى التي تجري في نفس الوقت، مثل لجنة بناء السلام والاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونأمل أن تهيئ تلك العمليات التآزر والتعاقد فيما بينها بغية تمكين منظومة الأمم المتحدة من تقديم أفضل استجابة ممكنة.

السيدة فايزونسا (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية):

بنغلاديش تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم حركة عدم الانحياز.

لقد انطلقت عملية التشاور التي قام بها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام من دكا، عاصمة بنغلاديش. واليوم، يسعدنا ويشجعنا حقاً أن يصدر تقرير ذلك الفريق (انظر A/70/95) في الوقت المناسب. ونود أن نشكر الفريق الرفيع المستوى ونرحب بتقريره. كما أننا ممتنون بشكل خاص للأمين العام على تقريره (A/70/357) الذي قدم هذا الصباح ونرحب به.

ونحن نتطلع إلى تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى بطريقة فعالة. وبنغلاديش ستبقى ملتزمة بدعم مبادرة الأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ تقرير الفريق الرفيع المستوى ومعالجة الثغرات القائمة والمتوقعة في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وباعتبارها أحد أكبر البلدان المساهمة بالقوات وعناصر الشرطة،

ونحن نقدر مبادرة الأمين العام لإنشاء فريق رفيع المستوى لاستعراض الممارسات الماضية للأمم المتحدة في عمليات السلام التابعة لها.

وفي حين أننا نعلق أهمية كبيرة على تقرير الأمين العام ونحترم آرائه بشأن كيفية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى، فإن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تود التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، ينبغي لنا تفادي التسرع في تنفيذ التوصيات. ويجب التفكير بها ملياً وبما فيه الكفاية وفي المحفل المناسب، إذا أردنا نجاح عمليات حفظ السلام في المستقبل.

ثانياً، نؤكد على أهمية دور الجمعية العامة باعتبارها أكثر أجهزة الأمم المتحدة ديمقراطية عندما يتعلق الأمر بعمليات حفظ السلام. ويتمثل الدور والمسؤولية الرئيسيين للجمعية العامة في صياغة المفاهيم والسياسات والقرارات المالية المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه، وفقاً للفقرة ٢٠ من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/68/19)، فإن اللجنة الخاصة هي محفل الأمم المتحدة الوحيد المكلف بالاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحيها؛

ثالثاً، إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تؤيد تأييداً تاماً تعزيز وتحسين قدرة الأمم المتحدة في ميادين صنع السلام، وبناء السلام، وحفظ السلام، والوساطة وما إلى ذلك، بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

رابعاً، لا بد لنا، في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من احترام مبادئ المساواة بين جميع الدول في السيادة، واستقلالها السياسي، وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في المسائل التي تدرج أساساً ضمن نطاق ولايتها الوطنية.

جانب توفير المهارات اللغوية لقواتنا لحفظ السلام، من خلال التدريب.

هناك حاجة ماسة إلى وضع نظام أفضل لضمان سلامة وأمن حفظة السلام. وكما أشار الأمين العام في بيانه صباح هذا اليوم، يجب ألا نتسامح على الإطلاق مع سوء السلوك الجنسي من جانب حفظة السلام.

أخيراً، أود أن أشير إلى أن بنغلاديش تتطلع إلى المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى التي يعقدها رئيس الجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠١٦. ونكرر التزامنا الكامل بتنفيذ ما جاء في تقرير الفريق الرفيع المستوى.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة ذات أهمية للمجتمع الدولي، وهي: مسألة تعزيز منظومة الأمم المتحدة، وتمكين الدول الأعضاء من الإعراب عن آرائها بشأن النتائج التي توصل إليها الفريق المستقل الرفيع المستوى الفريق المعني بعمليات السلام التابع للأمين العام. وأعرب عن الشكر أيضاً للسيد راموس - هورتا، رئيس الفريق الرفيع المستوى، وإلى الأمين العام على التقارير، الواردة في الوثيقتين القيمتين، A/70/95 و A/70/357.

وأنا أؤيد البيان الذي ألقاه ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وفي حين أننا ممتنون للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في الأمم المتحدة على جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان التي تشهد أزمات، ينبغي ألا نتجاهل الأعمال المشينة التي يقوم بها بعض الأفراد وتشويه جهود عشرات الآلاف من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من موظفيها. ويجب أن نفعل المزيد للتصدي لهذه التحديات الكبيرة، ولذلك نحن بحاجة إلى نهج جديدة وحلول ومبادرات لمعالجة هذه المشاكل.

ثاني عشر، ينبغي للأمم المتحدة أن تستخدم القدرات المتاحة من جميع الدول الأعضاء في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في مجالات الجيش والشرطة والمدنيين واللوجستيات. ولذلك ينبغي لأي طلبات من الأمانة العامة بخصوص مساهمة الدول الأعضاء في بعثات حفظ السلام، أن تكون شفافة وأن يتم توسيع نطاقها لتشمل جميع البلدان المساهمة حالياً بقوات وبأفراد الشرطة وتلك المحتملة مساهمتها بهم.

ثالث عشر، تؤيد جمهورية إيران الإسلامية تماماً الجهود الرامية إلى استعادة السعي لتحقيق تسويات سياسية سلمية إلى صميم عمل الأمم المتحدة من أجل منع نشوب الصراعات وحلها.

وأخيراً، فإن من الضروري أيضاً أن نولي الاهتمام الكامل للأسباب الجذرية للصراعات، لأن من الواضح أن الوقاية ليست ممكنة إلا إذا كانت الأسباب الجذرية معروفة.

وفي الختام، أود أنؤكد مجدداً التزام وفد بلدي بدعم أي مسعى يرمي إلى صنع السلام، وبناء السلام، وحفظ السلام، والوساطة، وبالتعاون الكامل والعمل بصورة بناءة مع رئيس الجمعية العامة، والأمين العام وجميع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

السيد زيندير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وفي أعقاب العمل الذي قام به الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر A/70/95)، ونشر تقرير الأمين العام عن توصيات الفريق الرفيع المستوى (A/70/357)، فمن الضروري الحفاظ على الزخم الحالي من أجل تعزيز هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام ومنع نشوب الصراعات. وفي هذه المرحلة، بدلاً من التحليل المتعمق للموضوع الثري المعروض علينا، سنقدم ببساطة بعض الملاحظات العامة بشأن التقريرين وحول الطريق إلى الأمام.

خامساً، من الأهمية بمكان أن نلاحظ مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في جميع عمليات حفظ السلام، جنباً إلى جنب مع المبادئ الأساسية لهذه العمليات التي استرشدت بها حتى الآن، وهي موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. وهي لا تزال صالحة ومناسبة، ويجب الحفاظ عليها تماماً.

سادساً، يجب أن نكون حذرين جداً عند النظر في اعتماد أي من المفاهيم الجديدة الرامية إلى معالجة الاحتياجات والمطالب الناشئة عن تعقيد عمليات حفظ السلام. وينبغي صياغة أي من هذه المفاهيم والاتفاق عليها من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة من خلال عملية حكومية دولية ذات صلة.

سابعاً، وينبغي لأي مساهمة دعماً للبلد المضيف في بسط سيادة القانون أو استعادتها أن تأخذ في الاعتبار الملكية الوطنية، فضلاً عن التنوع الثقافي وخصوصية كل بلد.

ثامناً، ينبغي الإقرار بشكل كامل بدور البلدان المضيضة في صياغة وتنفيذ الأنشطة المتصلة بعملية بناء السلام.

تاسعاً، تقع المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين على عاتق للبلد المضيف، وينبغي ألا تتخذ ذريعة للتدخل العسكري في البلدان التي تشهد حالة من الصراع أو خارجه منه.

عاشراً، إن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، ولا بد أن تكون مشاركة الترتيبات الإقليمية في هذا الخصوص متماشية مع الفصل الثامن من الميثاق.

حادي عشر، من الضروري أن نراعي مراعاة كاملة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في ملاك وهيكل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

إن سويسرا ترحب بتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وتتطلع إلى تنفيذ توصياته. فقد تمكن الفريق الرفيع المستوى من تقديم تحليل متوازن ومجموعة من التوصيات التي ينبغي أن تُدرس بعناية. وكان ذلك ممكنا، على وجه الخصوص، بفضل المشاورات المكثفة التي أجراها جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن عمليات السلام، بما في ذلك الدول الأعضاء.

وترحب سويسرا أيضا بتقرير الأمين العام الذي يتناول بمزيد من التفصيل التحديات الأساسية التي غالبا ما تعيق بشكل كبير الأداء الفعال لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والتي تشمل، في جملة أمور، الافتقار إلى الموارد في بعض المناطق وعدم وجود هياكل وإجراءات كافية. ونرحب باستنتاج الأمين العام، المُعرب عنه من خلال أولوياته الثلاث، والتي تمهد الطريق إلى الأمام فيما يخص التوصل إلى حلول سياسية وتحسين الإدارة.

ومن أجل تنفيذ التوصيات بشكل فعال، من المستحسن وضع خارطة طريق تحدد بشكل مناسب مهام مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، ومجالات مسؤولية مجلس الأمن والدول الأعضاء لتنفيذ التوصيات. ومن شأن خارطة الطريق هذه تحديد المراحل المختلفة لتنفيذ التوصيات.

وفي هذا السياق، تتشاطر سويسرا الرأي الوارد في التقرير بأنه لا يمكن تنفيذ التوصيات بفعالية من دون اتباع نهج مشترك. وفي الواقع، لن يتمكن أي كيان بمفرده من مواجهة التحديات الحالية للسلام والأمن. والتعاون الوثيق بين جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة وإقامة شراكات مستمرة بين مختلف الوكالات المختصة والجهات الفاعلة أمر ضروري.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.